

وثيقة للبنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

تقرير رقم وثيقة تقييم مشروع رقم 1364

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وثيقة مشروع

بشأن

قرض إضافي مقترح

بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي

للمملكة الأردنية الهاشمية

بشأن

تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنمو الشامل

25 مارس 2015

إدارة الممارسات العالمية في التمويل والأسواق

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

توزيع هذه الوثيقة توزيعاً مقيداً، ولا يمكن استخدامها إلا لأداء المهام الرسمية. ويجب ألا يتم الإفصاح عن محتوياتها دون تصريح من البنك الدولي.

المملكة الأردنية الهاشمية

سعر الصرف

(السعر الساري في 11 فبراير 2015)

وحدة الصرف: الدينار الأردني

0.710 دينار أردني = 1 دولار أمريكي

السنة المالية

1 يناير - 31 ديسمبر

قائمة المختصرات والمصطلحات

AF	Additional Financing	تمويل إضافي
AFESD	Arab Fund for Economic and Social Development	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
BDC	Business Development Centre	مركز تنمية الأعمال
CBJ	Central Bank of Jordan	البنك المركزي الأردني
CGAP	Consultative Group to Assist the Poor	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
CPS	Country Partnership Strategy	إستراتيجية الشراكة القطرية
DEF	Development and Employment Fund	صندوق التنمية والتوظيف
EBRD	European Bank for Reconstruction and Development	البنك الأوروبي للتعمير والتنمية
EIA	Environmental Impact Assessment	تقييم الأثر البيئي
ESIA	Environmental and Social Impact Assessment	تقييم الآثار البيئية والاجتماعية
ESMF	Environment and Social Management Framework	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
ESMP	Environmental and Social Management Plan	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
FIL	Financial Intermediary Loan	قرض مالي وسيط
FM	Financial Management	إدارة مالية
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
GIZ	Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit <i>International Cooperation Society</i>	وكالة التعاون الدولي الألماني
IBRD	International Bank for Resconstruction and Development	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
IDA	International Development Association	المؤسسة الإنمائية الدولية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IFRs	Interim Financial Reports	تقارير مالية مرحلية
JD	Jordanian Dinar	دينار أردني
JEDCO	Jordan Enterprise Development Corporation	المؤسسة الأردنية لتنمية المشروعات
JLGC	Jordan Loan Guarantee Corporation	المؤسسة الأردنية لضمان القروض

MENA	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MFIs	Microfinance Institutions	مؤسسات التمويل المتناهي الصغر
MSME	Micro, Small and Medium Enterprises	مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة
NBFI	Non-bank Financial Institution	مؤسسات مالية غير مصرفية
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
POM	Project Operational Manual	دليل عمليات المشروع
OP	Operational Policy	سياسة تشغيلية
OPIC	US Overseas Private Investment Corporation	المؤسسة الأمريكية للاستثمار الخاص عبر البحار
PDO	Project Development Objective	الهدف التنموي للمشروع
PFI	Participating Financial Intermediaries	وسطاء ماليون مشاركون
PIU	Project Implementing Unit	وحدة تنفيذ المشروع
SCD	Systematic Country Diagnostic	تشخيص قطري نظامي
SME	Small and Medium Enterprises	مشروعات صغيرة ومتوسطة
TA	Technical Assistance	مساعدة فنية
US\$	United States Dollar	دولار أمريكي
USAID	United States Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
VC	Venture Capital	رأس مال مخاطر

حافظ غانم	نائب الرئيسي الإقليمي
فريد بلحاج	المدير القطري
جلوريا جرانوليني	كبير مديري الممارسات العالمية
رولف بهرندت	مدير النشاط
سحر نصر	قائد فريق المهام

المملكة الأردنية الهاشمية

تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمشروع النمو الشامل

تمويل إضافي

قائمة المحتويات

.I	مقدمة
.II	خلفية والأساس المنطقي وراء التمويل الإضافي
.III	التغييرات المقترحة
.IV	ملخص التقييم
.V	التعامل مع الشكاوى في البنك الدولي
.VI	المرفق الأول - الإطار المنقح للنتائج
.VII	المرفق الثاني: الكيانات المشاركة في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
.VIII	المرفق الثالث - معايير الأهلية الخاصة بمؤسسات التمويل متناهي الصغر المشاركة

وثيقة بيانات التمويل الإضافي

المملكة الهاشمية الأردنية

تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنمو الشامل (P153987)

وثيقة المشروع

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إدارة التمويل والأسواق

معلومات أساسية (المشروع الأصلي)							
الرقم التعريفي للمشروع الأصلي		P132314		فئة التقييم البيئي الأصلية		(F) – التقييم المالي الوسيط	
التاريخ الحالي للإغلاق		31 ديسمبر 2020					
معلومات أساسية – تمويل إضافي							
الرقم التعريفي للمشروع		P153987		نوع التمويل الإضافي (من AUS) توسع			
نائب المدير القطري		حافظ غانم		فئة التقييم البيئي المقترحة: (F) – التقييم المالي الوسيط			
المدير القطري:		فيريد بلحاج					
كبير مديري الممارسات العالمية		جلوريا جراندولينى		تاريخ السريان المتوقع			
مدير النشاط		رولف بهرندت		تاريخ الإغلاق المتوقع:			
قائد الفريق:		سحر أحمد نصر		رقم التقرير			
				وثيقة تقييم المشروع 1364			
				30 مايو 2015			
				31 ديسمبر 2020			
المقترض							
اسم المنظمة		الاتصال:		الوظيفة:		رقم التليفون	
حكومة الأردن		د. صالح الخرابشة		الأمين العام MOPIC		96264634511	
				البريد الإلكتروني:		saleh.kh@mop.gov.jo	
بيانات تمويل المشروع الأصلي تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمشروع النمو الشامل – P132314							
التواريخ الأساسية							
المشروع	Ln/Cr/TF	الموقف	تاريخ الاعتماد	تاريخ التوقيع	تاريخ السريان	تاريخ الإغلاق الأصلي	تاريخ الإغلاق المعدل
P132314	IBRD-82320	ساري	5 مارس 2013	12 مارس 2013	9 يونيو 2013	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2020
الانفاق							
المشروع	Ln/Cr/TF	الموقف	العملة	الأصلي	المعدل	الملغي	المُنْفَق
P132314	IBRD-82320	ساري	دولار أمريكي	70.00	70.00	0.00	70.00
							غير المنفق
							0.00
							100.00
بيانات تمويل المشروع (مليون دولار أمريكي) تمويل إضافي – الأردن تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمشروع النمو الشامل –							

P153987			
[X]	قرض	[]	منحة
[]	ائتمان	[]	ضمان
[]	منحة	[]	منحة المؤسسة الانمائية الدولية
[]	غيره	[]	
إجمالي تكلفة المشروع	50,00	إجمالي تمويل البنك	50,00
فجوة التمويل:	00 فجوة التمويل:		
مصدر التمويل --- تمويل إضافي	المبلغ (مليون دولار أمريكي)		
المقترض	00		
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	50,00		
الإجمالي	50,00		

إعفاء من السياسات	
هل المشروع يخرج عن إطار إستراتيجية المساعدة القطرية في المحتوى أو في أي جوانب أخرى هامة؟	لا
هل المشروع يتطلب أي إعفاء من سياسات البنك الدولي؟	لا

تشكيل الفريق			
موظفو البنك			
الاسم	الوظيفة	التخصص	الوحدة
سحر نصر	قائد فريق المهام	الأعمال المصرفية وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	MNC03
جاني أفرام	قائد البرنامج	الأعمال المصرفية وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	SACPK
جاد مازاحاريج	أخصائي أول الإدارة المالية	الإدارة المالية	GGODR
نازانين على	أخصائي أول مشتريات	المشتريات	GGODR
ليلى عبد القادر	أخصائي القطاع المالي	تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	GFMDR
نهال حلمي	محلل اقتصادي	تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	GFMDR
شهاب مرزبان	خبير رأس مال مخاطر	تمويل الشركات الناشئة ومشروعات رأس المال المخاطر	GFMDR
اريك رانجيفا	مسؤول مالي	عمليات القروض	WFALA
ليا حكيم	خبير اقتصادي	إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة المالية	GMFDR
تريسي هارت	أخصائي أول شؤون بيئية	ضمانات بيئية	GENDR
أمل حجازي	أخصائي أول شؤون اجتماعية وبيئية	ضمانات بيئية واجتماعية	GFMDR
مايا عبي كريم	مستشار أول	قانوني	LEGAM
علاء عباسي	مستشار قانوني أول	قانوني	GFMGP
محمد خالد	كبير مسؤولي العمليات بمؤسسة التمويل الدولية	التمويل متناهي الصغر	CFGA3
نهلة العقدة	مسئول مساعد عمليات بمؤسسة التمويل الدولية	التمويل متناهي الصغر	CFGA3
هناء صلاح	أخصائي الضمانات الاجتماعية	ضمانات اجتماعية	GSURR
ستيف وان	محلل عمليات	العمليات	GFMDR
شنجيرا ماسانزو	مستشار	قانوني	LEGAM
جوسلين جبور	مساعد البرنامج	المشتريات	MNCLB

MNC02	البحث	مساعد تنفيذي أول	مي إبراهيم
GFMDR	تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	محلل أبحاث	فاطمة الزهراء عجلان
MNCEG	مساعد البرنامج	مساعد البرنامج	نرمين نور
البيانات المؤسسية			
المشروع الأصلي (تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمشروع النمو الشامل - P132314)			
مجال الممارسة / مجال الحلول الشاملة (الأساسي)			
المالية والأسواق			
المجالات الشاملة			
[] التغيرات المناخية			
[] الضعف والخلاف والعنف			
[X] النوع الاجتماعي			
[X] الوظائف			
[] الشركة بين القطاعين العام والخاص			
القطاعات / التغيرات المناخية			
القطاع (الحد الأقصى 5 قطاعات وينبغي أن تساوي النسبة الإجمالية 100%)			
القطاع الرئيسي	القطاع	%	المنافع المشتركة للتخفيف
المالية	تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	60	المنافع المشتركة للتكيف
المالية	التمويل متناهي الصغر	40	
الإجمالي		100	
الموضوعات			
الموضوع (الحد الأقصى 5 موضوعات وينبغي أن تساوي النسبة الإجمالية 100%)			
الموضوع الرئيسي	الموضوع	%	
تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص	دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	100	
الإجمالي		100	
التمويل الإضافي - الأردن تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمشروع النمو الشامل - P153987			
مجال الممارسة (ريادة)			
المالية والأسواق			
المجالات الشاملة			

[] التغيرات المناخية				
[] الضعف والخلاف والعنف				
[X] النوع الاجتماعي				
[X] الوظائف				
[] الشركة بين القطاعين العام والخاص				
القطاعات / التغيرات المناخية				
القطاع (الحد الأقصى 5 قطاعات وينبغي أن تساوي النسبة الإجمالية 100%)				
القطاع الرئيسي	القطاع	%	المنافع المشتركة للتخفيف	المنافع المشتركة للتكيف
المالية	تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر	100		
الإجمالي		100		
[X] أقر بأنه لا توجد معلومات تكيف أو تخفيف للتغيرات المناخية تنطبق على هذا المشروع				
الموضوعات				
الموضوع (الحد الأقصى 5 موضوعات وينبغي أن تساوي النسبة الإجمالية 100%)				
الموضوع الرئيسي	الموضوع	%		
تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص	دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	100		
الإجمالي		100		

1. الغرض من هذا التقرير هو الحصول على موافقة المدراء التنفيذيين على توفير قرض إضافي بقيمة 50 مليون دولار إلى المملكة الأردنية الهاشمية من أجل مشروع تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل النمو الشامل للجميع بالمملكة الأردنية الهاشمية (-P132314/Loan No. 8497-JO).
2. تم السعي للحصول على قرض التمويل الإضافي المقترح للمساعدة في تمويل التكاليف المتعلقة بزيادة أنشطة المشروع الأصلي الذي يحقق أداء جيد والذي حقق نتائج جيدة تتعلق بتحسين وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن إلى التمويل. وسوف يؤدي قرض التمويل الإضافي إلى تعزيز تأثير المشروع الأصلي من خلال: التوسع في انتشاره ليشمل المزيد من المحافظات والمناطق المحرومة، زيادة تمويل المشروعات الناشئة، ومشاركة المزيد من الوسطاء الماليين. كما سيؤدي هذا المشروع أيضا إلى زيادة الدعم المقدم من الصناديق العربية وخاصة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان تحقيق التآزر والتكامل فيما بينها. وبذلك، سيتم تمديد تاريخ استكمال المشروع الأصلي من 31 ديسمبر 2015 حتى 31 ديسمبر 2020 وسوف يتم بيان ذلك في الاتفاقيات القانونية.
3. الهدف من المشروع الأصلي هو الإسهام في تحسين حصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن على التمويل. وسوف يظل هذا الهدف كما هو في ظل التمويل الإضافي. وبالرغم من ذلك، فإن التمويل الإضافي سوف يتضمن إقراض مباشر من البنك المركزي الأردني إلى مؤسسات التمويل الصغرى من أجل زيادة تعزيز التمويل الأصغر، مع التركيز على الشركات الناشئة والسعي إلى استهداف المزيد من المحافظات المهمشة. ومن المتوقع أن يؤدي التمويل الإضافي إلى إحداث تأثير أعمق في حصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن على التمويل.

II - الخلفية والأساس المنطقي وراء التمويل الإضافي

4. يمكن أن يلعب النظام المالي الشامل دورا حيويا في خلق فرص عمل وتقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا السياق، يهدف القرض الإضافي إلى الإسهام في تحسين حصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن على التمويل. ومن خلال تحسين الوساطة المالية، يمكن للمشروع أن يعزز خلق فرص عمل في القطاع الخاص، والإسهام في النمو الاقتصادي الشامل، ودعم جهود القضاء على الفقر.
5. ويأتي التمويل الإضافي استجابة إلى مطالبة الحكومة الأردنية للبنك الدولي، بتاريخ 1 أكتوبر 2014، بدعم تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وهناك آثار للارتباط بين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل والنمو الاقتصادي على استراتيجيات التنمية. وتؤكد الأبحاث أن الشركات الأصغر حجما تعتبر من المساهمين الهامين في إجمالية العمالة، وخلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي العام. ويمكن لهذه الشركات أن تسهم بصورة فاعلة في زيادة الإنتاجية وبالتالي تشكل نقاط اهتمام كبير بالنسبة للاقتصاديات الناشئة التي تسعى لزيادة فرص العمل وخاصة بين النساء والشباب فضلا عن تلبية احتياجات المناطق المحرومة جغرافيا واقتصاديا، مع تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق الرخاء المشترك.
6. كان للانتفاضات التي وقعت في المنطقة العربية والتباطؤ المالي والاقتصادي العالمي انعكاسات على الأردن أخذت شكل اضطرابات اقتصادية، فضلا عن ظهور مطالبات تدعو إلى توفير أرضية تنافس تتسم بالتكافؤ وتساهي وزيادة الفرص. وقد أدت الاضطرابات الإقليمية والدولية الخارجية إلى التأثير بصورة سلبية على الأداء الاقتصادي للأردن والذي ظل أقل من مستوى إمكاناته. وحدث تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل متوسطه إلى 2.7% في الفترة من 2010 وحتى 2014 بالرغم من وجود فترة حدث فيها نموا سريعا وصل متوسطه إلى 6.5% في الفترة من 2000 وحتى 2009. وقد نتج هذا التباطؤ بصورة أساسية عن آثار الأزمة المالية، والربيع العربي، والصراع السوري، وقطع إمدادات الغاز المصري للأردن وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة فاتورة واردات الطاقة إلى جانب تدهور الوضع السياسي،

إلى حد ما، في العراق (والتي تعتبر أكبر سوق تصدير للمنتجات الأردنية). علاوة على ذلك، فإن تدفق أكثر من 620 ألف لاجئ سوري إلى الأردن قد أدى إلى تفاقم عدد التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني. ونظراً لأن الاقتصاد الأردني لا يعمل بكامل طاقته فإنه لم يخلق فرص عمل كافية لاستيعاب أكثر من 60 ألف شاب يدخلون سوق العمل سنوياً.

7. **بالرغم من جهود الدمج المالي، فقد تم تحقيق نمو اقتصادي متواضع أدى بدوره إلى زيادة العجز المالي باستثناء المنح والذي من المتوقع أن يصل إلى 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 بعدما كان 14.1% في عام 2013.** أما العجز المالي مع تضمين المنح فمن المتوقع أن يتقلص ليصل إلى 9.6% في عام 2014 بعد أن كان 11.5% في عام 2013. وقد أدت الضغوط المالية إلى زيادة الدين العام والذي من المتوقع أن يصل إلى حوالي 91% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014. وكان تزايد حصة الدين العام في الناتج المحلي الإجمالي يمثل اتجاهاً متزايداً في السنوات السبع الماضية لكن إذا استمرت جهود التعديل المالي في سياق اتفاق استعدادات انتماني غير مدفوع من صندوق النقد الدولي فمن المتوقع أن يتغير هذا الاتجاه فيما يتعلق بنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بداية من عام 2014.

8. **استمرار ارتفاع نسبة البطالة والفقر - لا يزال معدل البطالة مرتفعاً حيث وصل إلى 11.9% (منذ نهاية 2014).** وتصل نسبة البطالة بين الإناث عادة إلى ضعف نسبتها بين الذكور على الأقل ووصلت إلى نسبة 20.8% في عام 2014 بالمقارنة بنسبة 10.1% بين الذكور. وتتفاقم مشكلة البطالة بصورة أكبر حتى وصلت إلى نسبة 36.1% و 31.8% بالنسبة للمرحلتين العمريتين 15-19 سنة و 20-24 سنة، على التوالي في عام 2014. وقد وصل معدل الفقر إلى 14.4% في عام 2010 بناء على آخر التقديرات الرسمية. وبالرغم من التقدم الذي تم إحرازه في مجال تخفيف الفقر، فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي لها آثار سلبية على الفقر في الأردن وخاصة في ظل وجود موارد مالية محدودة لدى الحكومة تستخدمها في مد شبكات الحماية الاجتماعية.

9. **تعتبر عملية تطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أولويات الحكومة الأردنية والتي تتبع من دورها الهام في خلق فرص عمل والإدماج الاقتصادي وتقليل الفقر.** وسوف يسهم تعزيز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن إلى الإسهام في تقليل البطالة وخاصة بين الشباب والنساء علاوة على الإسهام بصورة إيجابية في عملية الإدماج المالي من خلال الوصول إلى الجماعات المهمشة في مختلف المناطق الجغرافية. وتحرص الحكومة على تحقيق التنمية التي يقودها القطاع الخاص والتي تخلق بيئة مواتية لعمل مشروعات صغيرة إبداعية وسريعة النمو. وتتطلب هذه التطورات تهيئة مناخ متكافئ للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتحسين بيئة الأعمال وخاصة الوصول إلى التمويل.

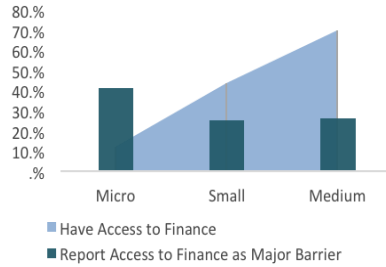
10. **تعتبر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اليوم العمود الفقري وقاطرة قطاع الأعمال الحديثة في الأردن.** أظهر تعداد عام 2011 للمؤسسات الاقتصادية العامة أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل 95% من المشروعات في الأردن، ويوجد في 66% منها أقل من 19 موظفاً، كما أنها يعمل بها 70% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، ويسهم إنتاجها بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي القومي ويمثل 45% من إجمالي الصادرات. وتقع 40% من المشروعات العاملة خارج عمان.

11. **تعد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مساهماً كبيراً في الاقتصاد الأردني وفي التنافسية وإمكانيات التوظيف.** يوجد حوالي 150 ألف مشروع مسجل في الأردن تمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 94% منها. ويتم خلق غالبية الوظائف من خلال المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي يعمل بها حوالي 71% من إجمالي العاملين بالقطاع الخاص حيث يعمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة 32.7% ويعمل بالمشروعات المتناهية الصغر 38.7%. ويعتبر هذا القطاع مصدراً كبيراً من مصادر الصادرات والدخل في الأردن.

12. لا ينعكس العمق المالي بصورة كبيرة في صورة تحسن الوصول المالي. وصل معدل القروض إلى الإيداعات إلى 65% منذ مايو 2014 وهو ما يعكس ممارسات الإقراض المتحفظة للبنوك. أما معدل الاقتراض إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى القطاع الخاص فيصل إلى 64% والذي يتم تخصيصه بصورة كبيرة إلى المؤسسات الكبرى (87%). ويعتبر التمويل البنكي شائع نسبياً بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن حيث تعتبر البنوك المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالرغم من ذلك، ووفقاً لإحصاءات البنك المركزي الأردني لعام 2013 فإن 9% فقط من الإقراض البنكي يصل إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بنسبة 25% في الأسواق الناشئة. ولا يتوافر لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة رأس المال الكافي ويتم تمويلها بصفة أساسية من خلال الصناديق الداخلية بالإضافة إلى مصادر غير رسمية. وتوضح قاعدة بيانات الفجوة في تمويل المشروعات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية لعام 2013 الفروق الكبيرة فيما يتعلق بالوصول إلى القروض وفقاً لحجم الشركة. وتحصل 12% فقط من الشركات متناهية الصغر على قروض بينما تحصل 44% من الشركات الصغيرة على قروض ويحصل 70% من الشركات متوسطة الحجم على قروض (شكل رقم 1).

13. قام حوالي 18 بنك من بين 25 بنك بإنشاء أقسام خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة أو لديها

شكل رقم 1: الحصول على قروض بنكية وفقاً لحجم الشركة



المصدر: قاعدة بيانات الفجوة التمويلية للمشروعات، مؤسسة التمويل الدولية

القدرة على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تعتمد العديد من البنوك بصفة أساسية على الإقراض بناء على ضمان بدلا من الاعتماد على الجدارة الائتمانية بما يترك المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بالجدارة الائتمانية بدون تمويل. وتتطلب غالبية القروض ضمانات تزيد بنسبة 23% عن قيمة القرض حيث أفادت المشروعات الصغيرة بأنها قدمت ضمانات أعلى من المشروعات الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق الحقوق التعاقدية الأساسية يعتبر أمرا

مرهقا ويستغرق وقتا طويلا ومرتفع التكلفة ويمثل عامل مثبط عند إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولمعالجة هذه المسألة، تقوم العديد من البنوك الأردنية باستخدام العديد من أنظمة التصنيف الداخلية في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تقوم على أساس تحليل مالي ونوعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، تم إعطاء موافقة مبدئية على ترخيص إنشاء أول شركة خاصة لمعلومات الائتمان ومن المتوقع أن تبدأ عملها في عام 2015. وسوف يكون لدى هذه الشركة نظام معلومات ائتمانية شامل يتضمن معلومات من البنوك ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر والمؤسسات المالية غير المصرفية وجهات خدمات التجزئة والمرافق. وسوف يؤدي ذلك إلى تقليل المخاطر الائتمانية بالنسبة للجهات التي تقدم خدمات مالية ويزيد من مستوى وصول المستفيدين إلى التمويل.

14. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديات أكبر على المستوى الحكومي. يوجد لقليل من البنوك والمصالح الحكومية فروع ومكاتب في مختلف المحافظات وهو ما يقلل من حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات. ويمكن أن تكون إجراءات ومتطلبات الترخيص الخاصة بالبلديات مرهقة ومكلفة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبناء على دراسة أجراها مؤخرا البنك الدولي (2011)، أشارت المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أن معدلات الضرائب وعدم اليقين في الاقتصاد الكلي تعتبر من المعوقات الأساسية التي تواجهها.

15. وعلى جانب الطلب، فإن مهارات وقدرات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تعيق حصولها على التمويل- وغالبا ما تفتقر المشروعات إلى الشفافية ولا يوجد لديها بيانات مالية تم تدقيقها. وينظر للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على أنها أقل استقرارا وتفتقر إلى الإدارة التي تتميز بالكفاءة وبذلك تمثل هذه المشروعات مخاطر أكبر. ولا يتوافر لهذه المشروعات ضمانات كافية وعندما تمتلك الضمانات الكافية تكون غير مسجلة بما يجعل عملية حبس الرهن صعبة إن لم تكن مستحيلة. وغالبا ما تمتن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن التقدم بطلب الحصول على قروض من البنوك لأنها لا تؤمن بعملية الإقراض في مقابل فوائد. وقد أشارت المشروعات الصغيرة إلى أن العقبات المتعلقة بترخيص الأعمال والسياسات التنظيمية تمثل أحد العوامل التي تمنع نموها. كما تعتبر عمليات تفتيش البلديات من التحديات الشائعة. وبالرغم من ذلك، فإنها لم تكن مرتبطة بمدفوعات غير رسمية.

16. هناك العديد من العوامل التي تعيق نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ومن جانب الطلب، يعيق عملية إقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وجود إطار قانوني ومؤسسي غير كاف لإجراء معاملات آمنة والإفلاس وغياب التقارير والمعلومات الائتمانية وضعف اللوائح والرقابة على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية غير المصرفية. ويمكن أن يساعد وجود ضمانات أو آلية لمشاركة المخاطر في التعويض عن أوجه الضعف في البنية الأساسية المالية في هذه الأثناء بينما تقوم الأردن بتحسين معلوماتها الائتمانية والمعاملات الآمنة والإفلاس. تبلغ مساهمات المؤسسة الأردنية لضمان القروض في القروض المقدمة إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حاليا 355 ضمنا فقط في عام 2014. وبالرغم من ذلك، تم إحراز تقدم كبير بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي لتحسين عمليات ونظام المؤسسة الأردنية لضمان القروض. ومع ذلك تحتاج المؤسسة الأردنية لضمان القروض إلى دعم إضافي لتعزيز فاعليتها.

17. يعوق وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية أيضا محدودية المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة. وغالبا ما تمتنع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن التقدم بطلبات حصول على قروض من بنوك بسبب عدم ارتياحها من الناحية الدينية بالنسبة لنظام الاقتراض في مقابل فوائد. وكان هناك طلبا متزايدا على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة في الأردن (54% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تفضل بقوة المنتجات المالية الإسلامية في الأردن).¹ ويتم تقديم هذه الفئة من الخدمات فقط من قبل أربعة بنوك في القطاع المصرفي. وتمثل أصول المعاملات البنكية الإسلامية في الأردن 15% من إجمالي أصول القطاع المصرفي وتتوافر رؤوس الأموال الكافية في القطاع وكان يوجد به سيولة كافية ونمو في الإيداعات بنسبة 7% أثناء عام 2013. وبالرغم من ذلك، فإن البنوك الإسلامية تقدم 11% فقط من إجمالي التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تقديم 95% في صورة أداة تمويل أرباح (مرابحة). لكن يعيق التمويل المتوافق مع الشريعة الذي يقدم إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة مطالبات البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بكثير من الضمانات وعدم الرغبة في تحمل مخاطر ائتمانية. ومن المتوقع أن تقل هذه الفجوة لأن المشروع المقترح سوف يعزز تقديم منتجات مالية إسلامية تقلل من المخاطر الكامنة سواء من خلال أدوات تدعمها أصول (مثل الإجارة وهي الاستئجار التشغيلي المتوافق مع الشريعة) أو تقديم ضمان من طرف ثالث من خلال المؤسسة الأردنية لضمان القروض (الكفالة). ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تسريع نمو الصناعة وترشيد وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المتوافق مع الشريعة.

¹ أرجو الاطلاع على "فرص المعاملات البنكية الإسلامية بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، مؤسسة التمويل الدولية؛ مايو 2014.

18. **تفتقر المشروعات الناشئة إلى التمويل وتمويل القروض.** الحكومة الأردنية نشيطة للغاية في مجال تحفيز وجود نظام بيئي متكامل لريادة الأعمال، ومشروعات ناشئة وصناعات رأس المال المخاطر في الأردن. إن مبادرات تنمية الأعمال الحرة والمدعومة من الحكومة الأردنية تتضمن المؤسسة الأردنية لتنمية المشروعات وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية، ومركز الملكة رانيا للأعمال الحرة وحاضنة الأعمال الأردنية للشركات الناشئة iPARK بالإضافة إلى حاضنة الأعمال التي تشارك في تمويلها الحكومة الأردنية Oasis 500. وتعتبر الأردن أحد مراكز المشروعات الناشئة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وبالرغم من ذلك، وحتى في ظل وجود هذه المبادرات الحكومية بالإضافة إلى عدد كبير من شركات رأس المال المخاطر وشبكات الملاك لا يزال هناك نقص في تمويل الشركات الناشئة. وتواجه الشركات الناشئة في الأردن تحديات تتعلق بعدم تلقي تمويل متابعة بعد فترة الحضانة وعدم تلقي قروض من قبل الشركات الناشئة (الدين المخاطر)، والتي لا يتم تقديمها بصورة واسعة من قبل البنوك في الأردن. أما التحديات الأساسية التي تواجه الشركات الناشئة في الأردن فهي نقص تمويل المتابعة بمقدار يتراوح بين 200 ألف دولار أمريكي و500 ألف دولار أمريكي والحاجة إلى خدمات تنمية أعمال إضافية تتجاوز الإمدادات التي يتم تقديمها حالياً (أنفو ديف، 2012).

19. ولذلك، سيؤدي تعزيز متطلبات النظام البيئي من خلال خلق آليات تمويل مبتكرة بين البنوك وبين أصحاب المصلحة الذين يمتلكون رأس المال المخاطر في القطاع الخاص إلى تعزيز النظام البيئي للأعمال الحرة في الأردن. إن دعم تمويل القروض المخاطرة من خلال البنوك عن طريق استخدام عروض المنتجات الحالية والمستقبلية الخاصة بالمؤسسة الأردنية لضمان القروض (مثل برنامج ضمانات قروض أصحاب الأعمال الحرة الخاص بالمؤسسة الأردنية لضمان القروض) سيدعم النمو المستدام للنظام البيئي للأعمال الحرة في الأردن.

20. تلتزم السلطات الأردنية بتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وقامت باتخاذ تدابير خاصة بإصلاحات كبيرة لتحسين البيئة المواتية وتشجيع التوسع بهدف خلق فرص عمل. وتم بذل جهود للتعامل مع التحديات المختلفة التي تواجه تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بوصفها الجهات الأساسية لخلق وظائف وفرص عمل جديدة. إن تحسين وصولها إلى التمويل بالإضافة إلى وصولها لخدمات تنمية المشروعات أصبحت من الأولويات الأساسية على جدول أعمال الحكومة. وفي ظل التفوق الساحق للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني، من المهم أن يتم دعم القطاع من أجل تعزيز التوظيف. ولأن هذه المشروعات كانت تحقق نمواً بمعدل أسرع عندما يتم تقديم التمويل الكافي لها ويتم توفير بيئة مواتية لعملها فقد كان من الضروري دعم نموها. علاوة على ذلك، تم إعطاء اهتماماً كبيراً بالمحافظات التي تقع خارج عمان لتعزيز النمو في هذه المناطق والتعامل مع أي تفاوتات إقليمية. وتحرص الحكومة الأردنية على تحسين مستوى معيشة السكان والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في المناطق التي كانت مهمشة.

الأساس المنطقي وراء التمويل الإضافي بقيمة 50 مليون دولار أمريكي

21. **مشروع لتطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل النمو الشامل في الأردن – عملية أساسية، هو تمويل مالي بسيط من خلال مكون واحد (خط ائتمان) بقيمة 70 مليون دولار أمريكي.** وتم ضخ القرض من خلال البنك المركزي الأردني – الكيان المنفذ للمشروع إلى البنوك المؤهلة التي تمتلك أعمال نشطة لمشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة أو لديها الرغبة والقدرة على أن يكون لديها مثل هذه الحافظة. إن الهدف التنموي للمشروع هو الإسهام في تحسين وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في الأردن. وقد حدثت هذه العملية في وقت ملائم في الأردن في أعقاب التطورات الاقتصادية والسياسية التي وقعت في المنطقة العربية وما صاحبها من تباطؤ اقتصادي وارتفاع معدل البطالة والفقر. ومن خلال ضمان إقراض مستدام تجارياً

المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسط، أسهم المشروع في خلق وظائف مستدامة في القطاع الخاص للقطاعات المهمشة من السكان- النساء والشباب بالإضافة إلى المحافظات المحرومة. وقد تم تقييم المشروع الأصلي على أنه مرضي فيما يتعلق بالتقدم الشامل والتقدم نحو انجاز الهدف التنموي للمشروع. **22. تم إقرار تقديم ملموس في تنفيذ المشروع كما يتضح من الإنفاق السريع والمؤشرات التي تم إنجازها قبل الوقت المستهدف.** وقد قام مجلس المدراء التنفيذيون بالموافقة على المشروع في 5 مارس 2013. وتم التوقيع على اتفاقية القرض في 12 مارس 2013 وأصبح نافذا في 9 يونيو 2013 وتم صرفه بالكامل في 21 ديسمبر 2014 أي في خلال 18 شهرا مع الاستجابة بصورة سريعة لمطالب العملاء واحتياجات تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقوم بخلق فرص عمل. وبلغ إجمالي تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بموجب خط الائتمان هذا 70 مليون دولار بزيادة عن مبلغ 34 مليون دولار المستهدفة خلال السنة الأولى لتنفيذ المشروع.

23. لعب المشروع دورا حيويا في التعامل مع التحديات الرئيسية المتعلقة بخلق فرص عمل وخاصة بالنسبة للشباب والنساء. وقد استفاد أكثر من 6000 مشروعا متناهي الصغر وصغير ومتوسط في مقابل للعدد الإجمالي المستهدف وكان 2000 مشروعا في نهاية العام الرابع - يقع 59% منها خارج عمان في محافظات محرومة. وتمثل النساء 85% من المستفيدين من المشروع بينما يمثل الشباب 47%. وكان إجمالي عدد الوظائف التي تم خلقها بموجب هذا المشروع، كما يتضح من تقييم الأثر²، 2180 فرصة عمل منها حوالي 62% للنساء و65% للشباب. وقد وصل المشروع أيضا إلى المحافظات ووفر 55% من فرص العمل لمناطق خارج عمان. وبصفة عامة، أسهم المشروع في تحقيق هدفين هما القضاء على الفقر ودعم مشاركة الرخاء في الأردن كما يتضح في الوصول إلى 63% من المستفيدين في المناطق الريفية التي تقع خارج عمان والذين يواجهون مخاطر أعلى للفقر بسبب قلة التوظيف وفرص العمل وقلة الوصول إلى الخدمات المالية. وكانت غالبية الحالات في المدن الشمالية تعاني من أعلى نسب فقر مطلق (وهي أربد 15% ومفرق 19% وجرش 20% وعجلون 25%) وهي الأعلى على مستوى المملكة التي تعاني من معدل فقر مطلق يبلغ 14.4%.

24. مشروع التمويل الإضافي المقترح سوف يمول رفع مستوى أنشطة المشروع الأصلي ذات الأداء الجيد لزيادة تعزيز تأثيرها. ولم يتم اقتراح إدخال تغييرات كبيرة على تصميم وترتيبات تنفيذ المشروع أو الهدف التنموي للمشروع الأصلي. وبالرغم من ذلك، سوف يتناول الدروس المستفادة من التوسع في التغطية وأدوات التمويل. ويهدف هذا التمويل الإضافي بصفة خاصة إلى التوسع في التغطية لتشمل المزيد من المحافظات والمناطق المحرومة وزيادة تمويل المشروعات الناشئة، وتضمين مزيد من الوسطاء الماليين أكثر من الإثنى عشر بنكا الحالية³ وسوف يقوم بتحسين فرص وصول المؤسسات المالية غير المصرفية إلى التمويل من خلال الإقراض المباشر من البنك المركزي الأردني إلى المؤسسات المالية غير المصرفية في ظل التحسينات الحالية في الإطار القانوني والتنظيمي- (لوائح التمويل الأصغر (رقم 5 لسنة 2015) والتي أقرها مجلس الوزراء في 14 ديسمبر 2014 ونشرت في الجريدة الرسمية في 1 فبراير 2015⁴) بالإضافة إلى منح موافقة ميدئية على ترخيص أول مكتب استعلام ائتماني خاص.

25. التطوير الحالي للإطار التنظيمي في النظام المالي الذي وضع المؤسسات المالية غير المصرفية تحت إشراف البنك المركزي الأردني سوف يؤدي إلى التوسع في التغطية بصورة أكبر بموجب الاقتراض

² تم إعداد تقرير الأثر بعد عام ونصف من تنفيذ المشروع، من خلال استخدام التقارير الربع سنوية للبنك، والتي تضمنت النوع الاجتماعي وسن وطبيعة عمل المتقدمين الناجحين (وما إذا كان المشروع الفرعي متوافقا بيئيا واجتماعيا).

³ تتضمن البنوك الإثنا عشر الحالية بنك القاهرة عمان، والبنك الأردني الكويتي وبنك بلوم والبنك الأهلي وبنك الاتحاد وبنك كابيتال والبنك الأردني التجاري وبنك الإسكان للتجارة والتمويل وبنك سويسيتيه جنرال، والمصرف العربي الإسلامي الدولي والمصرف الأردني الإسلامي.

⁴ وسوف يسمح ذلك للبنك المركزي الأردني بتقديم قروض مباشرة إلى المؤسسات المالية غير المصرفية طالما أنه سيتم تنظيمها والإشراف عليها من قبل البنك المركزي الأردني.

الإضافي المقترح، حيث ستتمكن المؤسسات المالية غير المصرفية من الوصول المباشر إلى تمويل من البنك المركزي الأردني لصالح المستفيدين النهائيين. وسوف يضمن التمويل الإضافي مشاركة أوسع من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية⁵، والتي يعتبر غالبية عملائها من النساء، والمشروعات الناشئة، وأصحاب الأعمال الحرة. إن الاقتراض المباشر من البنك المركزي الأردني إلى المؤسسات المالية غير المصرفية سوف يؤدي أيضا إلى تقليل معدل الفائدة بالنسبة لهؤلاء العملاء وسوف يضمن دعم هذه القطاعات التي أظهرت فاعلية وجدوى فيما يتعلق بخلق فرص عمل وتخفيف الفقر وتواجد في المحافظات.

26. سيتم دعم تأثير قرض التمويل الإضافي بسبب إنشاء لجنة توجيه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي يرأسها وزير التخطيط والتعاون الدولي. وقد تم إنشاء هذه اللجنة بموجب مرسوم وزاري صدر في 16 مارس 2014 ويهدف إلى ضمان الاستهداف الفعال للقطاعات المحرومة مع دعم تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسوف يسمح ذلك للمشروعات المستقبلية أن تقدم خدماتها إلى قاعدة أوسع بما يزيد من فاعلية تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المستقبل.

27. يعتبر دعم قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هاما وخاصة في ظل استمرار إخفاق الأسواق في الأردن. وفي ظل المشروع الأصلي كان 48% من إجمالي عدد القروض لأغراض رأس المال العامل و12.4% لأغراض الإنشاءات وشراء الأراضي للتوسع في المشروعات الحالية و39.6% من إجمالي القروض لأغراض شراء المعدات والأجهزة والمركبات.

28. في ظل منح القروض إلى المشروعات الجديدة سيكون الهدف الأساسي للمشروع هو خلق فرص عمل جديدة. يوجد طلب متزايد على قروض ذات أسعار أكثر ملاءمة ومن المتوقع أن يرتفع هذا الطلب في المستقبل. وهناك في المتوسط 40% من حجم القروض التي تم الحصول عليها من خلال البنوك في ظل المشروع الأصلي تم توجيهها لدعم قطاع الخدمات بينما حصل قطاع التصنيع على حوالي 18% وحصلت الخدمات التجارية والتبادل التجاري على 16%. وقدمت المؤسسات المالية غير المصرفية حوالي 38% من حجم القروض الخاصة بالأنشطة التجارية والتبادل التجاري و15% إلى المشروعات المتناهية الصغر في مجال المنسوجات والملابس بالإضافة إلى 14% إلى الأنشطة المتعلقة بالخدمات.

29. يتبع المشروع المقترح نهجا يعتمد على برامج تعمل على تعزيز الوصول إلى التمويل في الأردن، لأن هذا المشروع يمثل عنصرا من حزمة متكاملة من حزم الدعم تتمثل في خدمات استشارية وبناء قدرات لشركات الوساطة المالية تقدمها مؤسسة التمويل الدولية والمساعدة الفنية في ظل مرفق المساعدة الفنية الخاص بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي وصندوق التحول وقرض سياسات التنمية الذي تقوده الممارسات العالمية للإدارة المالية والاقتصاد الكلي. وتتضمن الأنشطة التكميلية دعم تقوية البنية الأساسية المالية (مكتب الاستعلام الائتماني، ونظام المدفوعات) والإصلاحات القانونية والتنظيمية (قانون التمويل الأصغر وحماية المستهلك الخ) والإصلاحات المؤسسية (المؤسسة الأردنية لضمان القروض والمؤسسة الأردنية لتنمية المشروعات) بالإضافة إلى أنشطة بناء القدرات المقدمة من الممارسات العالمية للتجارة والتنافسية إلى المشروعات.

30. قام البنك المركزي الأردني بإنشاء آلية شكاوى توفر طريقة للمجتمعات للتعبير عن مخاوفها وعلاج المشكلات ودعم علاقة بناءة لكلا الطرفين. وقد حدد البنك المركزي الأردني نقطة تنسيق داخل البنك المركزي الأردني للتعامل مع المخاوف المتعلقة بالمشروع. وسوف يستمر البنك المركزي الأردني في توفير معلومات للجمهور (بما في ذلك المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية) عن الأشخاص الذين يجب الاتصال بهم وكيفية القيام بذلك من خلال الموقع على الانترنت وطريقة التقدم بالطلبات وإعلانات الصحف الخاصة بالمشروع (2) والمسؤولية عن

⁵ تتضمن المؤسسات المالية غير المصرفية المحتملة تمويل كوم والصندوق المتناهي الصغر للنساء وفيتاس الأردن.

الاستجابة للشكاوى كتابة أو عبر الهاتف خلال أسبوعين أو ثلاثة من التقدم بالشكاوى (3) والقيام بصورة دورية بمراقبة فاعلية آلية الشكاوى.

الارتباط بإستراتيجية الشراكة القطرية، والتشخيص القطري المنهجي والأنشطة الأخرى المتعلقة بمجموعة البنك الدولي وشركاء التنمية

31. يتواءم المشروع المقترح بصورة وثيقة مع إستراتيجية الشراكة القطرية لمجموعة البنك الدولي الخاصة بالأردن (السنوات المالية 2012-2015) (تقرير رقم JO-58114) والذي ناقشه مجلس المدراء التنفيذيين في 24 يناير 2012. ويتناول المشروع أحد الأهداف الإستراتيجية الرئيسية في إستراتيجية الشراكة القطرية وهي تعزيز إنشاء نمو مستدام وخلق فرص عمل مع التركيز على التنافسية من خلال دعم تحسين بيئة الأعمال وإزالة العوائق التي تواجه عملية تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويتضمن هذا الأمر تسهيل تنمية القطاع الخاص من خلال تحسين تنافسية وفاعلية القطاع المالي ودعم النمو الشامل والتكافؤ. وتتنظر إستراتيجية الشراكة القطرية إلى عملية تحسين وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل على أنها أحد الأولويات، وهو ما يهدف المشروع المقترح إلى تنفيذه. كما يتماشى المشروع أيضا مع الهدف الثاني المتعلق بتعزيز الإدماج من خلال القيام بتدخلات في البلديات والمجتمعات بناء على احتياجاتها وقدراتها والمميزات النسبية لأنها تستهدف المحافظات المهمشة والمناطق الفقيرة.

32. كما يتواءم هدف المشروع أيضا مع الإطار الإقليمي وإستراتيجية البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تطورت لتستجيب لأحداث الربيع العربي وتركز النشاطات على الإدماج وخلق فرص العمل والنمو المستدام الذي يعتمد على القطاع الخاص. ومن خلال الإسهام في تحسين وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في الأردن، سيقوم هذا المشروع في نهاية المطاف بالتوسع في فرص العمل من خلال تطوير القطاع الخاص في الأردن. ومن خلال القيام بذلك، سيعرض المشروع كيف يقود تحسين الوساطة المالية المقدمة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل إلى وظائف مستدامة في القطاع الخاص، وتطوير قدرات الأعمال الحرة والحد من الفقر بالإضافة إلى الإسهام في النمو الاقتصادي الشامل. وبذلك، فإن المشروع يتواءم أيضا مع هدفي البنك الدولي المتعلقين بالقضاء على الفقر المدقع وتعزيز المشاركة في الرخاء.

33. ويتم استكمال القرض الإضافي المقترح بأنشطة أخرى تقوم بها مجموعة البنك الدولي وشركاء التنمية. وبالتوازي مع هذا المشروع، يتم تقديم دعم فني من خلال مرفق الدعم الفني الخاص بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي⁶، تعزيز الحوكمة وتقوية الإطار التنظيمي والمؤسسي لمشروع صندوق التحوّل الخاص بتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، شراكة دوفيل التي تهدف إلى تعزيز الخدمات والمنتجات المالية وتقوية آليات الحماية المالية الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع تعزيز الحوكمة بالإضافة إلى الأنشطة الاستشارية الخاصة بمجموعة مؤسسات مؤسسة التمويل الدولية. كما سيتم أيضا زيادة الدعم مع ضمان التعاون والتكامل، من خلال الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (150 مليون دولار أمريكي)، والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية والذي يصل إلى 120 مليون دولار ويهدف إلى زيادة وصول التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع التركيز بصفة خاصة على المشروعات المتوسطة مع تركيز التمويل الإضافي بصفة أساسية على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة بالإضافة إلى المشروعات الناشئة. وسوف يتم

⁶ يقدم المرفق الدعم الفني للمؤسسة الأردنية لضمان القروض وللمؤسسة الأردنية لتنمية المشروعات بالإضافة إلى الدعم الفني الخاص بتحسين قانون مكتب الائتمان وتشكيل المؤسسات وقانون المعاملات الآمنة بالإضافة إلى البنوك والتمويل الإسلامي.

استكمال كافة الأنشطة خلال خمس سنوات من التاريخ الحالي النهائي للمشروع الأصلي. وبذلك، سيتم تمديد التاريخ النهائي للمشروع الأصلي من 31 ديسمبر 2015 ليصبح 31 ديسمبر 2020. وسوف تسهم كافة أنشطة الدعم الفني وبناء القدرات في تسريع نمو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (من مشروعات متناهية الصغر إلى مشروعات صغيرة إلى مشروعات متوسطة ثم إلى مشروعات كبرى) مع احتمالية التحرك نحو أسواق التصدير. وتتوافر تفاصيل الأنشطة التكميلية والهيئات المشاركة في قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الملحق رقم 2.

تعميم مراعاة النوع الاجتماعي

34. من أجل تحقيق النمو الشامل، من المهم أن يتم استهداف المشروعات المملوكة للنساء من خلال تطوير منتجات تقوم بمراعاة النوع الاجتماعي وخلق منافذ خاصة للنساء، وخاصة في المحافظات المهمشة حيث توجد عوائق أمام مشاركة النساء في مجال الاقتصاد. وسوف يضمن المشروع توافر دعم فني للنساء حتى ينجحن في مجال الأعمال الحرة مع دعم عدد من البرامج المبتكرة لتوفير رؤوس الأموال لعدد أكبر من النساء.

35. البنوك التجارية قليلا ما تستهدف النساء على النقيض من المؤسسات المالية غير المصرفية التي تركز بصفة خاصة على المشروعات الخاصة بالنساء والشباب داخل وخارج عمان. وسوف تتم زيادة التركيز على هذا القطاع المجتمعي وسوف يتم تشجيع الوسطاء الماليين المشاركين على القيام بجهود كبيرة وتقديم عروض تفضيلية في هذا المجال.

36. تمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن 97% من إجمالي المشروعات الخاصة وهناك نسبة لا تذكر من المشروعات الخاصة بالنساء والشباب. وهذه مسألة تستحق الاهتمام الفوري والدائم. وبالرغم من أن المؤسسات المالية غير المصرفية تستهدف العملاء من النساء والشباب، من الحتمي تطبيق منهج جديد لتحريك هاتين الشريحتين المجتمعتين المهمشتين من السياق التقليدي والقطاعات التي تشارك فيها للمشاركة في قطاعات جديدة ومتطورة ومبتكرة. وقد أصبح من البديهي على المستوى العالمي أنه عندما تنجح النساء فإن الاقتصاد ينجح.

37. هناك فرصة لتعزيز التركيز على السيدات صاحبات الأعمال (لأن النساء يمثلن 85% من المستفيدين من المشروع الأصلي) من خلال (1) استكشاف المنتجات وطرق التسليم المبتكرة التي تم تكييفها لتناسب سيدات الأعمال (2) إقامة معرض للمعرفة المالية المبتكرة يمكنه عرض أدوات/منتجات تمويل مبتكرة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تم تكييفها لتناسب سيدات الأعمال (3) إنشاء مجتمع ممارسة لسيدات الأعمال اللائي يدرن أو يمتلكن أو يرأسن مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة أو اللائي يتقدمن حاليا للحصول على قرض (4) إعلانات معلوماتية تقدم خطة البنك المركزي الأردني وخاصة المتعلقة بسيدات الأعمال والتي تشرح الأدوات/المنتجات المالية المبتكرة الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (5) مسابقة فيديو تتضمن سيدات الأعمال الناجحات اللائي يدرن أو يمتلكن أو يرأسن مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة.

38. سوف يتضمن المشروع ميزة قوية لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي من خلال تقديم منتجات خاصة مالية وغير مالية للنساء، والتي ستسهم في تمكينهم الاقتصادي، وتؤدي إلى زيادة عدد المشاركين المساهمين في الاقتصاد ككل. ولضمان تحقيق المشروع لأثار كبيرة، سوف يتم استكمال المشروع بالدعم الفني المقدم تحت مظلة مرفق المساعدة الفنية الخاص بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي. كما يتم تقديم خدمات استشارية تحت مظلة المرفق لتحسين بيئة الأعمال الخاصة بإقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبناء القدرات الخاصة بالمؤسسات المالية و المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودعم تنمية المشروعات في الأردن. وسوف تساعد حزمة المساعدات هذه في فتح

الأسواق لإقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتحسين وصول المشروعات التي تخلق فرص عمل إلى السيولة والتمويل الذي تحتاج إليه كثيراً.

مشاركة المواطنين

39. من أولويات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة التعبير والمشاركة والمساءلة. وسوف تضمن مشاركة المواطنين وجود عمليات تنسم بالشفافية والفعالية تتعلق بزيادة تعبير المواطنين ومشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتقييم المشروع بهدف تحسين المساءلة ومن ثم زيادة التأثير التنموي للمشروع على كافة المواطنين. والهدف من ذلك هو تعظيم الآثار والنتائج المتعلقة بالعملاء من خلال تضمين آراء العملاء في المشروع.

40. خلال عملية الإعداد للمشروع، قام البنك المركزي الأردني بعقد مناقشات مع أصحاب المصلحة تضمنت البنوك (التجارية والإسلامية) والمؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات المالية المحتملة الأخرى حول تصميم وتفاصيل المشروع المقترح. وسوف تستمر المشاورات مع العديد من أصحاب المصلحة خلال عملية تنفيذ المشروع لضمان الدعم والملكية.

41. آليات التعرف على آراء المستفيدين. من أجل ضمان تحقيق المشروع لأثار قوية على الأرض يجب تضمين آليات التعرف على آراء المستفيدين في المشروع. وسوف يتم تصميم آلية لجمع الآراء في دورة المشروع من خلال إعداد آليات مستدامة وخاصة بموضوعات معينة. وسوف تضمن عملية جمع الآراء بصورة مباشرة من المستفيدين أثناء حصولهم على التمويل أن تجربتهم يتم متابعتها وأنهم لا يواجهون أي تمييز وأن أي مسالة يتم إلقاء الضوء عليها قبل أن تتحول إلى مشكلة. إن التعامل مع آراء المستفيدين قبل، وأثناء وبعد تقدم المستفيدين بطلبات الحصول على تمويل يمكن المشروع من ضمان حصول المستفيدين على معلومات مناسبة في الوقت المناسب وخدمات كافية وأنهم لا يتعرضون إلى أي سلوك غير ملائم أو ممارسات فساد وأن مؤسسات التمويل غير المصرفية لا تضع عقبات لا ضرورة لها أو تقوم بممارسة التمييز. إن تعميم آليات فعالة للحصول على آراء المستفيدين والمواطنين سيضمن وجود عملية تمويل شفافة مع تقديم معلومات كافية وفي الوقت المناسب لكل مستفيد محتمل تضمن وجود تكافؤ في الفرص. وسوف يتم تحقيق ذلك من خلال المشاورات والإفصاح والتواصل وآليات التعامل مع الشكاوى والرصد المجتمعي والتشاركي.

III- التغييرات المقترحة

ملخص التغييرات المقترحة	
التغير في الهيئة المنفذة	نعم [] لا [X]
التغيرات في الأهداف التنموية للمشروع	نعم [] لا [X]
التغيير في إطار النتائج	نعم [X] لا []
التغيرات في سياسات الضمانات التي تم بدءها	نعم [] لا [X]
التغيرات في فئة التقييم البيئي	نعم [] لا [X]
تغييرات أخرى في الضمانات	نعم [] لا [X]
التغيرات في التعهدات القانونية	نعم [] لا [X]
التغيرات في الموعد (المواعيد) النهائي للقرض	نعم [X] لا []
عمليات الإلغاء المقترحة	نعم [] لا [X]
التغيير في ترتيبات الصرف	نعم [] لا [X]
إعادة التخصيص بين فئات الصرف	نعم [] لا [X]
التغيير في تقديرات الصرف	نعم [X] لا []
التغيرات في المكونات والتكلفة	نعم [] لا [X]
التغيير في الترتيبات المؤسسية	نعم [] لا [X]
التغيير في الإدارة المالية	نعم [] لا [X]
التغيير في المشتريات	نعم [] لا [X]
التغيير في جدول التنفيذ	نعم [] لا [X]
تغييرات أخرى	نعم [] لا [X]

هدف/نتائج التنمية

الأهداف التنموية للمشروع

الهدف التنموي الأصلي للمشروع

الهدف من المشروع هو المساهمة في تحسين وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في المملكة الأردنية الهاشمية.

الهدف التنموي الحالي

لم يتم اقتراح أي تعديلات

التعديلات على إطار النتائج

تمت إضافة مؤشر النتائج الوسطى التالي: "عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر التي تشارك في إقراض المؤسسات متناهية الصغر بموجب خط الائتمان."

الامتثال	
الشروط: التمويل الإضافي (الأردن-تطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق نمو شامل- (P153987	
الاسم : المادة V5.02	النوع: فاعلية
وصف الشرط	
تم تنفيذ الاتفاقية الفرعية بالنيابة عن المقترض والجهة المنفذة للمشروع	
الاسم : المادة V5.02	النوع: فاعلية
وصف الشرط	
تم تفويض الاتفاقية الفرعية بصورة مناسبة واعتمادها من قبل المقترض والجهة المنفذة للمشروع وتعتبر ملزمة قانونياً للمقترض وللجهة المنفذة للمشروع وفقاً لشروطها	
المخاطر	
فئة المخاطر	التصنيف (مرتفع-قياسي-متوسط-منخفض)
1. سياسية وحوكمة	متوسط
2. اقتصاد أصغر	متوسط
3. سياسات واستراتيجيات القطاع	منخفض
4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	منخفض
5. القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	منخفض
6. الائتمانية	متوسط
7. بيئية واجتماعية	منخفض
8. أصحاب المصلحة	متوسط
9. أخرى	منخفض
الإجمالي	منخفض
التمويل	

التاريخ النهائي للقرض- التمويل الإضافي (الأردن-تطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق نمو شامل- P153987)						
مصدر الأرصدة				التاريخ النهائي لقرض التمويل الإضافي المقترح		
البنك الدولي للإنشاء والتعمير				31 ديسمبر 2020		
تاريخ نهاية القرض- الأصلي (الأردن-تطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق نمو شامل- P132314)						
الشرح						
Ln/Cr/TF	الموقف	تاريخ الانتهاء الأصلي	تاريخ الانتهاء الحالي	تاريخ الانتهاء المقترح	تاريخ الإغلاق السابق	
IBRD-82320	ساري	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2015	
الإنفاق المتوقع (بالمليون دولار أمريكي) (بما يتضمن كافة مصادر التمويل)						
السنة المالية	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سنوية	5	10	15	10	10	-
تراكمية	5	15	30	40	50	50
المخصصات- التمويل الإضافي (الأردن-تطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق نمو شامل- P153987)						
(بالمليون دولار أمريكي)						
مصدر الأموال	العملة	فئة النفقات	المخصصات مقترح	نسبة الصرف (النوع والإجمالي) مقترح		
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	دولار أمريكي	إجمالي	50.00	100.00		
			50.00			

IV- ملخص التقييم

أ- التحليل الاقتصادي والمالي

42. توفر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرص عمل ودخل لقطاع كبير من القوى العاملة في المناطق الريفية والحضرية. ومن المميزات الكبرى لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قدرته على التوظيف في ظل انخفاض تكلفة رأس المال. علاوة على ذلك، فإن كثافة العمالة في هذا القطاع أعلى بكثير من المشروعات الكبيرة. وينظر للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصورة متزايدة على أنها مكون أساسي من مكونات دعم النمو وتحسين معيشة الفقراء والنساء من خلال توفير دخل كبير وفرص خلق وظائف. ومن أجل مساعدة المشروعات المتناهية

الصغر والصغيرة والمتوسطة على النجاح في تحسين التنافسية وزيادة المبيعات والوظائف والإسهام بصورة أكبر في النمو الاقتصادي تحتاج إلى هذه المشروعات إلى الوصول إلى قروض رأس مال متداول مناسبة، وتمويل استثماراتها ورأس مال مخاطر وتمويل تجاري وخدمات مالية أخرى. إن الحد من قدرة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل يعيق زيادة قدراتها وتبني الابتكار والقدرة على البحث عن والاستفادة من الفرص التي توفرها الأسواق الجديدة وهو ما يمنع بدوره زيادة التنافسية وفرص العمل التي تحتاج إليها المنطقة. ويعالج خط الائتمان المقترح هذه المعوقات بصورة مباشرة.

43. من المتوقع أن يؤدي التمويل المقترح إلى ما يلي (1) تقليل تكاليف ومخاطر إقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والذي ينتج عنه زيادة فرص الوصول إلى التمويل وتعزيز استقرار النظام المالي (2) المساعدة على عمل تغييرات منتظمة في مفهوم قدرة تعامل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع البنوك وهو ما سيؤدي إلى التوسع في الائتمان واستدامته من خلال تأثير الإيضاح (3) تمكين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من تحسين التنافسية وزيادة فرص العمل والدخل (4) تحسين الحوكمة والفرص في القطاع الخاص والقطاع المالي مع وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل بناء على معايير اختيار تتميز بالشفافية وعلى معلومات ذات جودة أفضل (5) تقليل مستوى القطاع غير الرسمي لأن الشركات يجب أن تمتلك لقوانين الضرائب والتشريعات الأخرى للحصول على القروض و (6) زيادة وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان أثناء فترات التحدي بالنسبة للقطاع المالي والاقتصاد بما يزيد من عدد المشروعات التي يحتمل أن تبقى عاملة في فترة التباطؤ الاقتصادي.

44. يدعم تصميم القرض الإضافي تحسين الحوكمة الاقتصادية في الأردن من خلال الحفاظ على فرص الوصول إلى تدفقات التمويل وفتح باب الوصول إلى التمويل أمام المشروعات خارج قطاع المؤسسات المعروف. وسوف تساعد معايير الأهلية على ضمان وصول الشركات الصغيرة والشركات الموجودة في المناطق المحرومة. وسوف يعزز الدعم الفني وسياسات الإقراض الإصلاحات التي تمكن المؤسسات المالية من إقراض المشروعات التي لا تعتبر عملاء حاليين في البنوك والتي لا تمتلك أراضي أو ممتلكات لتقدمها كضمانة ويعزز الإصلاحات التي تدعم التنافس بين المؤسسات المالية حتى توفر خدمات أفضل لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ب- التحليل الفني

45. المشروع المقترح هو قرض مالي بسيط بقيمة 50 مليون دولار أمريكي. وسوف يتم توجيه القرض من خلال البنك المركزي الأردني، والذي سيكون مسؤولاً عن تعريف الوسطاء الماليين بمزايا القرض والتفاوض بشأن عقود القروض. وسوف يقوم البنك المركزي الأردني بإقراض مال القرض إلى المؤسسات المالية غير المصرفية، والبنوك التي يوجد لديها حافظة أعمال نشطة مع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أو التي تمتلك الرغبة أو القدرة على القيام بذلك. وتقوم المؤسسات المالية غير المصرفية والبنوك بدورها بإقراض الأرصدة بصورة مباشرة إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسيكون لديها خيار الإقراض إلى مؤسسات مالية غير مصرفية تقوم بدورها بإقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسوف يتم الإقراض فقط إذا لبي البنك المحتمل معايير الأهلية المقبولة للبنك الدولي والتي تم وضعها والاتفاق بشأنها مع الحكومة الأردنية.

46. وسوف يقوم المشروع بتعزيز دور المؤسسات المالية في النمو الاقتصادي من خلال تمويل وتطوير قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن بالإضافة إلى الاهتمام بصفة خاصة بزيادة التمويل طويل المدى ومتوسط المدى لاستثمارات هذه المشروعات ولرأس المال العامل. وسوف يشجع خط الائتمان أيضاً نمو وتوسع الشركات الناشئة والحالية، وسيمثل حافزاً للمشروعات التي امتنعت في

الماضي عن الوصول إلى سوق التمويل الرسمي. وسوف يكون العملاء الأساسيين هم المشروعات التي لا تتعامل مع البنوك والعملاء الحاليين الذين يرغبون في فترة سماح أطول أو تمويل إضافي.

47. ويتم تطبيق التسهيلات الائتمانية بالتوازي مع الدعم الفني المقدم من مرفق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ولذلك يجب النظر إلى المشروع على أنه جزء من حزمة المساعدات المقدمة من مجموعة البنك الدولي والتي تتضمن توفير السيولة إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال خط ائتمان، وبناء القدرات لتحسين وجود بيئة مواتية، وتقديم الدعم الفني للمؤسسات المالية حول الإقراض إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومساعدة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية في الأردن. وسوف تساعد حزمة المساعدات هذه على فتح السوق أمام الإقراض إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتحسين وصول المشروعات التي تخلق فرص عمل إلى السيولة والتمويل الذي تحتاج إليه كثيرا. ويتمشى هذا الهدف مع ما تم في الدول الأخرى ويعتبر بمثابة حزمة فنية مناسبة وشاملة لعلاج هذه المسألة.

48. وإلى جانب السيولة التي ستوفرها التسهيلات الائتمانية إلى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية المشاركة، فإنه سيمثل حافزا للمشاركة من خلال قرض ذي فترة أطول. ويمكن التفكير في حوافز أخرى مثل تحفيز سيدات الأعمال، والتي إذا تم تقديمها، فستكون خاضعة لمبادئ تجارية وسيتم دفع مصروفات مقابلها وستتبع عملية خدمة دين مرضية. وبناء على تلبية متطلبات الأهلية، سيتم تقييم عروض البنوك في ضوء "العمليات الإضافية" التي تستتبعها في عملية تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة - على سبيل المثال في تقديم منتجات جديدة تصل بصفة خاصة إلى المناطق المحرومة أو المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الجديدة، أو الاستخدام المبتكر لأساليب وقنوات التسليم، الخ. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المتطلبات إلى إقراض أفضل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وهي بمثابة نموذج للقطاع البنكي الأشمل لتعزيز مشاركته في إقراض المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسوف تتضمن نسب ومقاييس خاصة.

ج. الضمانات الاجتماعية والبيئية

49. صممت المشروعات الفرعية التي يتم دعمها من قبل هذا المشروع ليكون لها أثر اجتماعي في المقام الأول. ويهدف التمويل الإضافي إلى ومن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وزيادة الطلب المباشر على العمالة على المدى المتوسط والطويل. وبصفة عامة، فإن **تمكين** وتعميم منظور النوع الاجتماعي وفرص الوصول إلى التمويل وتمكين الشباب وتقليل حدة الفقر والآثار الاجتماعية لزيادة الاستثمارات سوف يتم تدعيمها من خلال مزايا النمو الاقتصادي ومن خلال التوفير المباشر للخدمات المقدمة إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسات المالية غير المصرفية.

50. كانت مخاطر دخول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في ديون لأول مرة وعدم فهم المخاطر المتعلقة بالمديونية أو عدم امتلاك الخبرة المتعلقة بإدارة القروض مخاطر مرتفعة في بداية الأمر في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة. وبالرغم من ذلك، لم تؤثر هذه المخاطر بصورة سلبية على أداء المشروع ويتم تقييمها حاليا على أنها مخاطر منخفضة الأثر. إن البنوك التي قام البنك المركزي الأردني بإقراضها في ظل هذا المشروع قد اجتازت الخبرات المطلوبة وهي الإقراض إلى هذه الجماعات وإلى المؤسسات المالية غير المصرفية. كما سيقوم المشروع أيضا بالمشاركة بصورة مباشرة مع المؤسسات المالية غير المصرفية والتي يعتبر الجزء الأكبر من عملائها من النساء والتي يجب أن تخفف من المخاطر من خلال ضمان قيامها بفحص العملاء من خلال تدريب أولي يتم تقديمه إلى المؤسسات المالية غير المصرفية على يد متخصص في الضمانات.

51. وسيستمر فريق المشروع في التشاور مع الوسطاء الماليين المشاركين (البنوك التجارية والبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية غير المصرفية) والوزارات المعنية والهيئات الحكومية الأخرى وعُرف التجارة والصناعة الأردنية بالإضافة إلى الوسطاء الماليين لعرض هيكل المشروع وتوضيح إجراءات الضمانات إلى أصحاب المصلحة المعنيين والحصول على تعقيباتهم على تصميم المشروع حتى يتم التعرف على آرائهم المتعلقة بالعقبات التي تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والقرض المالي الوسيط المقترح بالإضافة إلى آرائهم حول، والشراكات المحتملة في، عملية توفير الدعم الفني للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسوف يتم إبلاغ كافة المؤسسات المالية بتوافر الأرصدة من خلال تعميمات وجلسات توعية يقوم بعقدها البنك المركزي الأردني في التجمعات الصناعية ومن خلال كتيبات وفي الغرف التجارية والصناعية في عمان الكبرى وفي المحافظات الأخرى.

52. سيتم مواصلة التأكيد على القدرة المؤسسية للمقترض على تنفيذ سياسات الضمانات ويتم ضمانها من خلال مشاركة وحدة تنفيذ المشروع في البنك المركزي الأردني والتنسيق الوثيق مع وزارة البيئة وغرفة التجارة والصناعة لأن الأخيرة تتصل اتصالاً مباشراً بالمستفيدين النهائيين. ويجب على وحدة تنفيذ المشروع والتنسيق عن كثب مع وزارة البيئة لضمان أن البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية لا تستكمل إجراءات القرض قبل قيام الجهات المقرضة بتقديم نسخ من التصاريح البيئية والاجتماعية ويتم الاحتفاظ بها في ملفات خاصة بهم تتعلق بالمعلومات الخاصة بالالتزام بلوائح تقييم الأثر البيئي الوطنية والتي تتماشى مع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

53. القدرة المؤسسية للجهة المقرضة الخاصة بسياسات الضمانات. سوف يتم تنفيذ المشروع من قبل وحدة تنفيذ المشروع في البنك المركزي الأردني. ولذلك، سيكون البنك المركزي الأردني مسؤولاً عن تنفيذ العقود وتقوم وحدة تنفيذ المشروع بتقديم تقارير للبنك المركزي الأردني حول عملية التنفيذ بما في ذلك الامتثال بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وسوف يكون البنك المركزي الأردني مسؤولاً عن متابعة المسائل المتعلقة بالضمانات وإعداد التقارير بشأنها. وتكون وحدة تنفيذ المشروع، بالتنسيق مع أخصائي الضمانات الاجتماعية والبيئية بالبنك الدولي، مسؤولة عن تجميع المعلومات حول الامتثال بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وسوف يستمر العمل في دعم قدرات البنك المركزي الأردني المتعلقة بسياسات ومتطلبات وإعداد التقارير بشأن الضمانات الاجتماعية والبيئية الخاصة بالبنك.

54. يعتبر البنك المركزي الأردني، بالتنسيق مع أخصائي الضمانات الاجتماعية والبيئية بالبنك الدولي، مسؤولاً عن تدريب البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية المشاركة على متابعة وتنفيذ المشروع والمسائل المتعلقة بالضمانات. وسوف يتم توفير التدريب إلى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية المقرضة على جمع التقارير المطلوبة من الجهات ذات الصلة أو تخصيص الموارد اللازمة لإعداد وتجميع مثل هذه التقارير. علاوة على ذلك، يكون البنك المركزي الأردني مسؤولاً عن الإشراف على، وضمان أن، كافة عمليات المشروع تمتثل لإطار الإدارة الاجتماعية والبيئية. ولأن بعض الجهات المقرضة لا تلم بنظام التنفيذ والمتابعة، سيتم تقديم بناء قدرات وتدريب كما هو مشار إليه في كتيب التشغيل المقدم إلى المسؤولين عن القرض في البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية المشاركة. ويجب على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية المشاركة إعداد تقارير وتقديمها إلى البنك المركزي الأردني حول تقدم سير العمل المتعلق بتنفيذ تدابير التخفيف من خلال الإطار الزمني والقدرات المتفق عليها مع البنك الدولي. ويجب أن تتضمن مثل هذه التقارير معلومات حول نوعية الأنشطة التي تقوم بها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعدد الزيارات التي تمت للمواقع وعدد ونوع المشكلات التي تم اكتشافها وفقاً لمؤشرات الأداء الرئيسية المتفق عليها والممارسات الجيدة الأخرى الواضحة في هذا المجال مثل الأثر البيئي والوظائف التي تم توفيرها. هذا بالإضافة إلى البيانات المصنفة طبقاً للعمر (الشباب) والنوع الاجتماعي والتي تُدعم عملية إعداد التقارير الخاصة بمؤشرات المشروع. وتحتاج المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية

إلى قدرات تتعلق بالضمانات الاجتماعية لتنفيذ ومتابعة سياسات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي. وسوف يتضمن ذلك فحص وتقييم الأثر وإعداد خطط إدارة بيئية واجتماعية ومتابعة وإعداد تقارير والقيام بعمليات تدقيق بيئي مفاجئة.

د. البيئة (بما في ذلك الضمانات)

55. يتم تصنيف القرض الإضافي على أنه قرض من فئة "FI" وفقاً لضمانات البنك الدولي والإجراءات البيئية والاجتماعية. الفئة "FI" هي مشروع من الفئة F يتضمن استثمار لأرصدة البنك الدولي من خلال وسيط مالي، وبالنسبة للمشروعات الفرعية التي قد ينجم عنها آثار بيئية سيئة فتعرف أيضاً بالفئة FI.

56. تظل قائمة المشروعات الفرعية المقترحة بالإضافة إلى عملية الفحص وترتيبات المتابعة وإعداد التقارير كما هي مثل المشروع الأصلي. تتضمن الأنشطة الممولة في المشروع الأصلي ما يلي: المحال التجارية الصغيرة (التي تبيع المعجنات والحلويات ومنتجات الألبان والأدوات المنزلية والأسرة ومستلزمات السيارات والملابس النسائية المستعملة والمنسوجات) والسجاد وسيارات الركاب ومراكز الرعاية النهارية بالأطفال وإنتاج الشوكولاتة على نطاق صغير، والمطاعم. ولأن مشروع التمويل الإضافي سيتضمن وسطاء ماليين أكثر من الإثنى عشر بنكا الحالية، ستحتاج البنوك والمؤسسات المالية غير المالية الجديدة إلى تدريب على عملية فحص المشروع الفرعي. ويحتاج التدريب إلى أن يتم قبل بدء تنفيذ مشروع التمويل الإضافي.

57. تم تطوير إطار إدارة بيئية واجتماعية فيما يتعلق بالمشروع الأصلي لتحديد وتقليل وتجنب وفحص وتخفيف ومتابعة الآثار الاجتماعية والبيئية وفقاً لسياسات البنك الدولي، والقوانين واللوائح البيئية المطبقة في الأردن. ويستمر تطبيق إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية في عملية اختيار والإشراف على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمشروعات الفرعية التي يتم تمويلها. وسوف يستمر تضمين الإطار الاجتماعي والبيئي كجزء لا يتجزأ من كتيب التشغيل. وليس من المتوقع وجود ضمانات إضافية من خلال التركيز على المحافظات المحرومة والقطاعات المحرومة من السكان (مثل النساء). وقد تم تطبيق أدوات الضمانات الحالية بصورة مرضية في المشروع الأصلي ومن غير المتوقع حدوث تغييرات في مشروع التمويل الإضافي. تم تصنيف المشروع الفرعي حتى الآن من خلال المشروع الأصلي كمشروع له آثار طفيفة، وبالتالي فهو لا يحتاج إلى خطة إدارة بيئية خاصة بالمشروع الفرعي، أو قادر على تنفيذ خطة إدارة بيئية للمشروع الفرعي.

58. تم إعداد إطار إدارة بيئية واجتماعية بصورة مرضية للبنك الدولي وتم الإفصاح عنه إلى الحكومة الأردنية باللغة الانجليزية وملخص تنفيذي باللغة العربية على موقع البنك المركزي اليمني ([HTTP://WWW.CBJ.GOV.JO](http://www.cbj.gov.jo)) في 24 أكتوبر 2012 وعلى مركز المعلومات الخاص بالبنك الدولي INFOSHOP في نفس التاريخ.

59. تستمر مشاركة وزارة البيئة ودعمها للبنك المركزي الأردني في ضمان تقليل الآثار وتنفيذ تدابير التخفيف قبل تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية. وفي غالبية الحالات فإن الآثار السلبية البيئية التي قد تحدث نتيجة للمشروعات الفرعية يمكن تخفيفها بسهولة من خلال الالتزام بالقوانين البيئية الوطنية وتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والذي يتضمن آلية الفحص في مقابل آثار بيئية مثل توليد النفايات ومياه الصرف والتراب والضوضاء واضطراب حركة المرور واحتمال إصابة الأفراد والآثار السلبية على النباتات والحيوانات وتهديد الموائل والآثار السلبية على المواقع الأثرية وتدهور الأرض الخ، ووفقاً للضمانات التي يطبقها البنك الدولي. ومن المتوقع أنه بالنسبة للمشروعات الفرعية ذات الآثار السلبية يمكن الاكتفاء بإعداد وتنفيذ إطار إدارة اجتماعية وبيئية خاص بالمشروع الفرعي. أما إذا تم تصنيف المشروعات الفرعية وفقاً للوائح

تقييم الأثر البيئي في الأردن رقم 37 لعام 2005 – على أنها CI أو II فإنه يجب اتخاذ إجراء بيئي قبل الموافقة على القرض وصرفه كجزء من عملية الموافقة للقيام بإجراءات للعناية الواجبة. وهناك المزيد من التفاصيل المتعلقة بعملية التقييم البيئي في الأردن مذكورة في كتيب التشغيل وفي شكل بياني بعنوان "تدفق الإجراءات الخاصة بنظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية". وسيستمر البنك المركزي الأردني في تسهيل عمل أخصائي الضمانات البيئية والاجتماعية التابعين للبنك الدولي من خلال التنسيق مع وزارة البيئة.

60. **تقوم وزارة البيئة في الأردن بتقديم الموافقة البيئية على المشروعات بموجب لائحة تقييم الأثر البيئي رقم 37 لسنة 2005** والتي تقوم بتصنيف المشروعات وفقا لتأثيرها: مشروعات الفئة CI تخضع لتقييم الأثر البيئي مع وجود ضمانات اجتماعية في تقييم الأثر البيئي. وتلتزم وزارة البيئة بإبداء الرأي بشأن تقييم الأثر البيئي خلال أربعة عشر يوما من تلقي تقييم الأثر البيئي. أما مشروعات الفئة CII فتتطلب تقييم بيئي أولي وتخضع لإجراءات تخفيف معيارية بينما لا تتطلب مشروعات الفئة III أي تحليل بيئي.

61. **النظام المطبق حاليا لضمان الالتزام بالضمانات البيئية والاجتماعية في الأردن يتم من خلال قانون حماية البيئة الأردني رقم 52 لسنة 2006.** ويتم تنفيذ النظام من خلال لائحة تقييم الأثر البيئي رقم 37 لسنة 2006 وملاحقه الخمسة. وتعطي هذه اللائحة سلطات كاملة لوزارة البيئة من خلال لجنة مركزية للتراخيص وتقدم توجيهات لعمل الترتيبات اللازمة للقيام بعملية فحص ومراقبة ومتابعة لعملية تقييم الأثر البيئي وتنفيذها. وبذلك يضمن نظام الامتثال الوطني الامتثال لمتطلبات الضمانات الاجتماعية والبيئية للبنك الدولي. ولضمان وتدقيق عملية الفحص، يستمر أخصائي الضمانات الاجتماعية والبيئية في البنك الدولي بعمل زيارات منتظمة للبنك المركزي الأردني لفحص/تدقيق مستندات الامتثال للضمانات الاجتماعية والبيئية التي يتم الحصول عليها من البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية المقرضة والتي يحتفظ بها البنك المركزي الأردني من خلال عملية إعداد التقارير المنتظمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية إلى البنك المركزي الأردني ومطابقتها بالسجلات المتوافرة لدى مديريات تقييم الأثر البيئي والترخيص والمتابعة في وزارة البيئة.

62. **وبعد القيام وزارة البيئة بالفحص والموافقة على تقييم الأثر يتم السماح بالتمويل تحت مظلة المشروع.** ويتم تحديد إجراءات التخفيف في ملحق لتقييم الأثر والذي يتضمن: الأثر والتخفيف والطرف المسؤول عن التخفيف ومؤشرات المتابعة والمؤشرات والتوقيت والتكلفة، وما يتعلق بإعداد التقارير حول الامتثال بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وفي المشروع الأصلي، كان البنك المركزي الأردني يعد التقارير للبنك الدولي بصورة ربع سنوية، وبالمثل قام البنك الدولي بالإشراف على الضمانات بصورة ربع سنوية. وتتضمن التقارير التي يعدها البنك المركزي الأردني جداول بيانات توضح عدد المشروعات الفرعية وتصنيف مستوى المشروعات الفرعية وفئة التقييم البيئي للمشروعات الفرعية. وتمت مقارنة المعلومات الخاصة بمستوى المشروعات الفرعية مع سجلات التراخيص في وزارة البيئة لضمان أن عملية إعداد التقارير الخاصة بالعملاء عملية قوية. وتم تضمين المشروع الأصلي في مراجعة إدارة التدقيق الداخلي لمشروعات FI التي تمت في يناير 2015. وكان الإشراف على ضمانات العملاء والبنك الدولي مُرضيا.

هـ السياسات الوقائية الأخرى

63. **يجب الالتزام بإثبات استكمال إجراءات الفحص والمراجعة التي تقوم بها وزارة البيئة، ويجب إرفاق نسخة مع طلب القرض قبل تمويل المشاريع الفرعية وذلك لمنع تمويل الأنشطة الاقتصادية ذات الآثار السلبية على التنمية البشرية وعلى البيئة.**

64. **تعتبر المشروعات الفرعية من الفئة أ (البنك الدولي) / الفئة ط (الأردن) غير مؤهلة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر المشروعات الفرعية التي تستهدف كل من سياسة الحماية OP/ BP 4.04 (الموائل الطبيعية) وسياسة الحماية OP 4.12 (إعادة التوطين غير الطوعي) وسياسة الحماية OP/ BP 4.36 (الغابات) وسياسة الحماية OP/ BP 4.37 (سلامة السودان) وسياسة الحماية OP/ BP 7.50 (التي تؤثر على**

الممرات المائية الدولية) وسياسة الحماية OP 7.60 (المناطق المتنازع عليها) غير مؤهلة للحصول على التمويل. ولن يتم استهداف سياسة الحماية OP 4.10 (السكان الأصليين).

و- المخاطر

التصنيف (مرتفعة، كبيرة، متوسطة، منخفضة)	فئات المخاطر
متوسطة	1. المخاطر السياسية والمتعلقة بالحوكمة
متوسطة	2. مخاطر الاقتصاد الكلي
منخفضة	3. مخاطر الاستراتيجيات والسياسات القطاعية
منخفضة	4. مخاطر التصميم الفني للمشروع
منخفضة	5. مخاطر القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة
متوسطة	6. المخاطر الائتمانية
منخفضة	7. المخاطر البيئية والاجتماعية
متوسطة	8. المخاطر المتعلقة بأصحاب المصلحة
منخفضة	9. المخاطر الأخرى
منخفضة	الإجمالي

65. **مخاطر الاستراتيجيات والسياسات القطاعية: المؤسسات المالية** - هناك مخاطر تتمثل في قيام المؤسسات المالية التي لا تفي بمعايير الأهلية بحشد المعارضين ضد تنفيذ المشروع. وفي حين تنسم معايير الأهلية بالشفافية وتتماشى مع الممارسات الجيدة، إلا أنها بطبيعتها سوف تستبعد بعض المؤسسات. ولا يحتمل أن يتم اختيار المؤسسات المالية الصغيرة التي تمتلك وصول محدود إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية وربما تتعرض للإحباط بشكل خاص من هذه النتيجة. **إدارة المخاطر:** سيتم تعميم معايير الأهلية بطريقة واضحة وشفافة على جميع المؤسسات المالية التي تظهر اهتماماً بهذا النوع من القروض. سيتم إجراء موائمة للمعايير وصياغتها بالتعاون الوثيق مع البنك المركزي الأردني.

66. **المخاطر السياسية والمتعلقة بالحوكمة: المخاطر العامة بوجه عام** - بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وعدم الثقة من جانب الوكالات الدولية، يمكن أن يكون هناك تصور بأن البنك يجعل الأردن غارقة في الديون وأن المستفيدين الرئيسيين من هذا القرض هم بنوك تفرض أسعار فائدة تجارية، وليسوا مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة. **إدارة المخاطر:** سيركز القرض على الأولويات الخاصة بالجمهور- تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، وهي شريحة مهمشة في الوقت الراهن من جانب المؤسسات المالية. وسيتم إجراء مشاورات مع قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، يمكن للبنك المركزي الأردني أن يوضح للجمهور أن القرض سيكون له أثر مالي متوسط جداً، ويمكن للحكومة سداد القرض وتكلفته من خلال ترتيب إقراض مع البنوك المشاركة.

67. **القدرة المؤسسية على التنفيذ** - عدم كفاية قدرات البنك المركزي على إقراض التمويل لأن ذلك الأمر ليس ضمن الخطوط المنتظمة لأعماله. **إدارة المخاطر:** سيتم التخفيف من هذه المخاطر من قبل وحدة تنفيذ المشروع التي تم إنشائها داخل البنك المركزي الأردني والتي يجري تطوير قدراتها بشكل متوازي في إطار مرفق المساعدة الفنية الخاص بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد يكون هناك أيضاً متابعة وتقييم منتظمين من قبل فريق البنك ويجب الحصول على صيغة عدم ممانعة من البنك لكل عقد قبل التوقيع عليه. وتعتبر هذه المخاطر منخفضة الأثر نظراً للتنفيذ الناجح للمشروع الرئيسي.

68. **القدرة المؤسسية على التنفيذ (البنوك ومؤسسات التمويل متناهي الصغر):** هناك مخاطر تتمثل في افتقار البنوك للقدرة على خدمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالشكل الكافي. بعض المؤسسات المالية ليس لديها الأدوات والقدرة المناسبة على خدمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من حيث التكلفة الفعالة والمستدامة من الناحية المالية. **إدارة المخاطر:** ستكون القدرة المؤسسية

للبنوك على خدمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أو خدمة مؤسسات التمويل متناهي الصغر بمثابة جزء من معايير الاختيار الخاصة بهم، وسيتم إيلائها اهتماما كبيرا. وستشمل المعايير الهياكل المؤسسية المناسبة (مثل وحدة إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونماذج النقاط وخلافه) وإمكانية الوصول (شبكة الفروع وخلافه) وكذلك سجل الخبرات الحالي الخاص بخدمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وستقوم نافذة المرفق الإقليمي للمساعدة الفنية الخاص بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بدعم المزيد من التحسينات في قدرة المؤسسات المالية والمنتجات الخاصة بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

69. **المخاطر الائتمانية** - يمكن أن يكون هناك تضارب محتمل في المصالح داخل البنك المركزي الأردني. **إدارة المخاطر:** سوف تؤدي معايير الأهلية الواضحة وهياكل الحوكمة المتعلقة باختيار البنك إلى التخفيف من المخاطر. ويضع دليل عمليات المشروع معايير الأهلية الواضحة التي تعمم الدراية بالأمر على جميع الذين يقترضون من البنك المركزي مثل البنوك ومؤسسات التمويل متناهي الصغر. وعلاوة على ذلك، لا توجد بنوك مملوكة للدولة في الأردن وبذلك لن يكون لدى البنك المركزي الدافع إلى القيام بتفضيل أو الاهتمام المحتمل بينك معين على حساب بنك آخر. وفي النهاية، يوجد لدى البنك المركزي الأردني تاريخ طويل من القدرات الإشرافية وستظل قواعد مهام الإشراف على جميع البنوك كما هي دون تغيير.

70. **مخاطر التصميم الفني:** قد لا تكون مؤسسات التمويل متناهي الصغر والبنوك قادرة على استيعاب التمويل الإضافي من خط الائتمان. **إدارة المخاطر:** سيتمكن البنك المركزي الأردني من إعادة تخصيص خط ائتمان لإقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي يفرض أي من مكوني المنتج الذي يُظهر الطلب الأكبر على التمويل والمكون الذي لديه أفضل أداء من حيث إمكانية الوصول (حجم الوصول والتغطية الجغرافية والمساواة بين الجنسين) والسداد.

71. **المخاطر الاجتماعية والبيئية:** الآثار السلبية على البيئة: قد تشارك بعض المشروعات الممولة في إطار هذا القرض في الأنشطة التي تضر بالبيئة ولها آثار حماية اجتماعية سلبية. **إدارة المخاطر:** سيحدد تقييم الآثار البيئية والاجتماعية / إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة وينقل منها ويتفادها وينظرها ويتابعها بموجب الالتزام بسياسات البنك الدولي والقوانين والأنظمة الأردنية المعمول بها. وسيتم تطبيق تقييم الآثار البيئية والاجتماعية / إطار الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل الوسطاء الماليين المشاركين ومؤسسات التمويل متناهي الصغر في اختيار والإشراف على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمشروعات الفرعية التي سيتم تمويلها. وتم الإفصاح عن تقييم الآثار البيئية والاجتماعية / إطار الإدارة البيئية والاجتماعية قبل تقييم المشروعات وتم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني. ويعد تقييم الآثار البيئية والاجتماعية / إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بمثابة جزء لا يتجزأ من دليل عمليات المشروع. ولن يشمل هذا المشروع أي إعادة توطين غير طوعي للسكان أو استحواذ على الأراضي، ولا يشمل أي آثار سلبية على سبل المعيشة ناجم عن التمويل من قبل البنوك ومؤسسات التمويل متناهي الصغر. وبالإضافة إلى ذلك، لن يشمل هذا المشروع أي أعمال إنشائية تؤدي إلى تقييد حرية الوصول إلى الحدائق المحددة بشكل قانوني والمناطق المحمية ولن يشمل أي أنشطة مدرجة على القائمة السلبية الوارد تفاصيلها في دليل عمليات المشروع (OM) وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

72. **مخاطر أخرى - البرنامج والجهة المانحة:** هناك عدد كبير من الجهات المانحة والوكالات التنموية التي تعمل في مجال الاشتغال المالي في الأردن، مما قد يؤدي إلى نقص في التنسيق. **إدارة المخاطر:** يعمل البنك الدولي عن كثب مع الجهات المانحة التي تنشط في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وذلك بدءاً من مرحلة تحديد النطاق وما يليها، وذلك في محاولة لتنسيق وتبسيط الجهود الخاصة بجميع المؤسسات. كما تم اقتراح عقد اجتماع للتنسيق بين الجهات المانحة مرة كل شهر (عبر مؤتمر الفيديو أو الصوت) لضمان تبادل ثابت للمعلومات.

73. **أخرى - الاستدامة:** هناك مخاطر تتمثل في أن تسهيلات الائتمان لن تقدم بالضرورة تحسينات مستدامة في الحصول على التمويل نتيجة أوجه القصور في المعلومات الائتمانية ونظام الضمانات. **إدارة المخاطر:**

ستركز تسهيلات الائتمان على أفضل أداء مؤسسات التمويل متناهي الصغر والبنوك على النحو المحدد في مقياس جودة المحفظة والقدرة المؤسسية والإستراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل التي تشمل التركيز على إقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسيشجع هذا النهج مقدمي التمويل الأقوياء والقادرين على العمل بكفاءة على نطاق واسع وتوسيع نطاق منتجات القروض المقدمة، ويشجع أيضا الجهات الأخرى على تحسين قدراتها. ويتم دعم إنشاء مكتب الاستعلام الائتماني وإعداد قانون الإقراض المضمن من قبل مرفق المساعدة الفنية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسوف يقلل من القيود على الإقراض المصرفي للمشروعات الصغيرة وتحسين جودة الإقراض وزيادة الاستدامة وتحسين فرص الحصول على التمويل.

74. بناء على أداء المشروع الرئيسي، تم تقييم المخاطر الشاملة للمشروع بالنسبة للتمويل الإضافي على أنها منخفضة. إن ارتفاع التأثير المحتمل والحاجة إلى التشغيل بيرران المشروع وتدخلاته.

المشتریات

75. سيتم تنفي مشتریات المشروع وفقا للمبادئ التوجيهية لمشتریات للبنك: "المبادئ التوجيهية: شراء السلع والأعمال والخدمات غير الاستشارية في إطار قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية والقروض والمنح من قبل الجهات المقترضة من البنك الدولي" لشهر يناير 2011، والمعدلة في يوليو 2014. هذه هي عملية إعادة إقراض، حيث يتم توجيه القرض من خلال البنك المركزي الأردني وإقراضه إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر والبنوك ومن ثم إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المستفيدة لاستخدامه في عدد من أنواع القروض بما في ذلك قروض رأس المال العامل والقروض الاستثمارية. ومن الصعب جدا تحديد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النهائية المستفيدة في هذه المرحلة حيث سيتم اختيارها لاحقا من قبل الوسطاء الماليين المشاركين. ومع ذلك، تُظهر المعلومات التي تم جمعها من كل من مؤسسات التمويل متناهي الصغر والبنوك بأنها تمارس العناية الواجبة في المراحل المختلفة من العملية لضمان جدوى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المختارة، فضلا عن اعتماد مبادئ الاقتصاد والكفاءة والشفافية لتقييم الجدارة الائتمانية والأهلية الخاصة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تتقدم بطلبات للحصول على قروض في إطار هذه العملية.

76. في الغالب سيتم استخدام القروض الممنوحة إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لزيادة رأس المال العامل، ولكن بالنسبة لعمليات الشراء المحدودة الممولة من هذه القروض والتي تقوم بها المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فسيتم تطبيق الفقرة 3-13 من المبادئ التوجيهية للمشتریات، مما سيسمح باستخدام القطاع الخاص أو الممارسات التجارية. ويصف دليل عمليات المشروع المبادئ التوجيهية الأساسية للمشتریات والأساليب المقبولة، التي تسمح بالتسوق و / أو التعاقد المباشر، الواجب اتباعها والإجراءات والممارسات التجارية.

77. بناء على التصميم، سيوفر المشروع قروضا للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فقط ولا توجد أي مشتریات لسلع تتعلق بوحدة تنفيذ المشروع أو تعاقد مع موظفين في إطار هذا المشروع، وبالتالي لم يتم طلب تقييم القدرة الخاصة بالجهة المنفذة على تنفيذ المشتریات. وعلاوة على ذلك، لن تكون هناك حاجة إلى خطة مشتریات تنظرا لطبيعة وتصميم المشروع.

الإدارة المالية

78. تم تحديث تقييم مخاطر الإدارة المالية التي تم استكمالها بالنسبة للمشروع قيد التنفيذ في ضوء أداء الإدارة المالية حتى ديسمبر 2014. ولم يتم تحديد أي مخاطر إضافية وبالتالي تظل تدابير التخفيف كما هي دون تغيير. وتم تقييم مخاطر الإدارة المالية للمشروع على أنها "متوسطة"، وهي نفس مخاطر المشروع الجاري. وتم وضع تدابير التخفيف بشكل فعال مما يقلل من تصنيف مخاطر الإدارة المالية إلى "منخفضة".

79. سيكون للأنشطة التي يتم تمويلها من التمويل الإضافي نفس أنشطة الإدارة المالية الخاصة بالمشروع الجاري. ومن حصيللة القرض سيتم تمويل 100٪ من خط الائتمان المقترح توجيهه من خلال البنك المركزي الأردني إلى الوسطاء الماليين المشاركين ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، والتي بدورها سوف تقوم بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسيتم التمويل الإضافي المقترح نفس الإدارة المالية وترتيبات الصرف الخاصة بالمشروع الرئيسي وأهمها:

- (i) استخدام نفس وحدة تنفيذ المشروع التي تم دعمها مجدداً باثنين من الموظفين المؤهلين الإضافيين لاستيعاب العمل الإضافي المتوقع في ظل التمويل الإضافي.
- (ii) ستكون وحدة تنفيذ المشروع مسؤولة عن التأكيد على أن خط الائتمان مقدم إلى الوسطاء الماليين المشاركين المؤهلين ومؤسسات التمويل متناهي الصغر وفقاً لمعايير الأهلية⁷.
- (iii) يقوم الوسطاء الماليون المشاركون ومؤسسات التمويل متناهي الصغر التي تتلقى الأموال من خط الائتمان بإجراءات العناية الواجبة الخاصة بهم مع مراعاة مبادئ الاقتصاد والكفاءة والشفافية في تقييم الجدارة الائتمانية والأهلية الخاصة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقدم بطلب للحصول على قرض في إطار هذا التمويل الإضافي.
- (iv) تقوم وحدة تنفيذ المشروع بأعمال الإشراف المنتظم على الوسطاء الماليين المشاركين ومؤسسات التمويل متناهي الصغر بهدف التأكيد على أن القروض الفرعية المقدمة إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتم وفقاً لمعايير الأهلية التي جرى الإخطار بها من قبل البنك المركزي الأردني.
- (v) تستند عمليات الصرف على التقارير المالية المرحلية غير المدققة.
- (vi) يتم استخدام حساب مخصص (DA) يديره البنك المركزي الأردني في تلقي حصيللة القرض ويقوم كل وسيط مالي أو مؤسسة تمويل متناهي الصغر بفتح حساب فرعي منفصل للإيداع والسادد من الأموال التي ترد من البنك المركزي الأردني في إطار المشروع.
- (vii) يتم تقديم التقارير المالية المرحلية غير المدققة للبنك على أساس ربع سنوي بحيث تعكس التقدم المالي العام للعملية، وعلى وجه التحديد المبالغ المنصرفة بالفعل إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من قبل الوسطاء الماليين المشاركين ومؤسسات التمويل متناهي الصغر.
- (viii) استخدام دليل عمليات المشروع الذي يحدد متطلبات الإدارة المالية للمشروع ومعايير الأهلية الخاصة بالوسطاء الماليين المشاركين ومؤسسات التمويل متناهي الصغر بالتفصيل، بما في ذلك الحد الأدنى من متطلبات الشفافية والمتابعة والمراقبة وإعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية على مستوى البنك المركزي الأردني والوسطاء الماليين المشاركين ومؤسسات التمويل متناهي الصغر.
- (ix) ستقوم شركة مراجعة حسابات خارجية مستقلة بمراجعة سنوية لحساب المشروع وفقاً للاختصاصات المقبولة لدى البنك، بينما يتم مراجعة حسابات الوسطاء الماليين المشاركين ومؤسسات التمويل متناهي الصغر سنوياً من قبل مدققين خارجيين وفقاً للوائح البنك المركزي الأردني.

80. بناء على المراجعة الأخيرة لأداء الإدارة المالية التي أجريت خلال بعثة الإشراف لشهر ديسمبر 2014، تم تصنيف تقييم أداء الإدارة المالية للمشروع الجاري على أنها "مقبولة". ويأتي هذا التصنيف نتيجة للعوامل التالية: (أ) وجود موظفين في الإدارة المالية يتميزون بالكفاءة والخبرات الكافية، (ب) التدفق الجيد للأموال دون انقطاعات رئيسية، (ج) الضوابط الداخلية السليمة، (د) توافر كتيب تشغيل به قسم كافي خاص بالإدارة المالية، (هـ) تقديم التقارير المالية المرحلية غير المدققة إلى البنك في الوقت المناسب وبالشكل والمحتوى المقبول، (و) لا توجد تقارير مراجعة متأخرة (على الرغم من عدم تقديم تقرير المراجعة لعام 2013 في الوقت المحدد، إلا أنه صدر برأي غير متحفظ).

V. التعامل مع الشكاوى بالبنك الدولي

81. يجوز للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم تأثروا سلباً بمشروع مدعوم من البنك الدولي أن يتقدموا بشكاوى من خلال الآليات القائمة لتناول التظلمات على مستوى المشروع أو خدمة التعامل مع الشكاوى

⁷ - معايير الأهلية للوسطاء الماليين المشاركين واردة في الملحق (I)

بالبنك الدولي. وتؤكد خدمة التعامل مع الشكاوى أن الشكاوى التي تم تلقيها قد روجعت على وجه السرعة بهدف معالجة المخاوف المتعلقة بالمشروع. ويجوز للمجتمعات والأفراد المتأثرين بالمشروع أن يتقدموا بشكاوى إلى لجنة التفتيش المستقل التابعة للبنك الدولي والتي تحدد ما إذا كانت هناك أضراراً قد وقعت بالفعل أو يمكن أن تقع نتيجة لعدم التزام البنك الدولي بالسياسات والإجراءات ذات الصلة. ويمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد إبلاغ البنك الدولي مباشرة بتلك المخاوف ومنح إدارة البنك فرصة للرد عليها. وللحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى خدمة التعامل مع التظلمات الخاصة بالشركات التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع <http://www.worldbank.org/GRS>. وللحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى لجنة التفتيش التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع www.inspectionpanel.org.

المرفق الأول - الإطار المنقح للنتائج ومؤشرات المتابعة

الأهداف الإنمائية للمشروع

الأهداف الإنمائية للمشروع الأصلي - الأساسي

يتمثل الهدف من المشروع في المساهمة في تحسين فرص الحصول على التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية.

الهدف الإنمائي المقترح للمشروع - التمويل الإضافي

لم يتم اقتراح إدخال أية تعديلات

النتائج

هل تم النظر في مؤشرات القطاع الأساسية: نعم مستوى تقارير النتائج: على مستوى المشروع

مؤشرات الأهداف الإنمائية للمشروع

الهدف النهائي	حقيقي (حالي)	الخط القاعدي		وحدة القياس	المركز	إسم المؤشر	الحالة
1500.00	0.00	0.00	قيمة	عدد	[X]	المستفيدون المباثرون من المشروع	روجعت
21 مارس 2020	23 مارس 2015	23 مارس 2012	تاريخ				
		المستفيدون من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	تعليق				
35.00	0.00	0.00	قيمة	نسبة	[X]	المستفيدات من النساء	روجعت
			نوع فرعي				
			إضافي				
10.00	9.00	9.00	قيمة	نسبة	[]	محفظة شاملة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للبنوك المشاركة	روجعت

4.00	5.00	5.00	قيمة	نسبة	[X]	حافطة معرضة للخطر - مشروعات صغيرة ومتوسطة	روجعت
31 ديسمبر 2020	23 مارس 2015	23 مارس 2012	تاريخ				
			تعليق				
1500.00	0.00	0.00	قيمة	عدد	[]	عدد الوظائف التي أوجدها المستفيدون من المشروع الخاص بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	روجعت
31 ديسمبر 2020	23 مارس 2015	23 مارس 2012	تاريخ				
			تعليق				
مؤشرات النتائج المتوسطة							
الهدف النهائي	حقيقي (حالي)	الخط القاعدي		وحدة القياس	المركز	إسم المؤشر	الحالة
50.00	0.00	0.00	قيمة	المبلغ (دولار أمريكي)	[]	حجم الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل خط الائتمان	روجعت
31 ديسمبر 2020	23 مارس 2015	23 مارس 2012	تاريخ				
			تعليق				
6.00	0.00	0.00	قيمة		[]	عدد البنوك المشاركة في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة	روجعت
31 ديسمبر 2020	23 مارس 2015	23 مارس 2012	تاريخ				
			تعليق				
2.00	0.00	0.00	قيمة	عدد	[]	عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر المشاركة في إقراض المشروعات الصغيرة المتناهية الصغر في	جديد

						ظل خط الائتمان	
		دعم شركاء التنمية				نطاق العمل	الكيان
31 ديسمبر 2020	23 مارس 2015	23 مارس 2012	تاريخ				
			تعليق				
500.00	0.00	0.00	قيمة	عدد	[]	عدد القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	روجعت
31 ديسمبر 2020	23 مارس 2015	23 مارس 2012	تاريخ				
			تعليق				
10.00	0.00	0.00	قيمة	نسبة	[]	الشباب الذي يمتلك مشروعات بوصفها نسبة من إجمالي المشروعات التي يخدمها خط الائتمان	روجعت
31 ديسمبر 2020	23 مارس 2015	23 مارس 2012	تاريخ				
			تعليق				
15.00	0.00	0.00	قيمة	نسبة	[]		روجعت
31 ديسمبر 2020	23 مارس 2015	23 مارس 2012	تاريخ				
			تعليق				

* إجمالي القروض متعثرة السداد مخصصا منها بند خسائر القرض

** لأغراض هذا المشروع، يتم تعريف الشباب بأنهم الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 35 عاما

*** قرض بأجل يستحق بعد أكثر من عام

والتنظيمية مثل تنظيم التمويل متناهي الصغر .

مرفق المساعدة الفنية الإقليمي التابع للبنك الدولي - مؤسسة التمويل الدولية الخاص بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (وهو صندوق استئماني متعدد الجهات المانحة): يقدم هذا المرفق الخدمات الاستشارية للمؤسسات المالية التي تخدم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للوصول إلى نظام أكثر شمولا وعلى الأخص توفير بناء القدرات بالنسبة للرؤساء التنفيذيين للبنوك مع التركيز على إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة المؤسسية للبنوك، وهي جهود يتم توجيهها نحو تعزيز الإصلاحات النابعة من الداخل التي تقودها الدولة، مما يؤكد على الاستدامة والملكية وبناء قدرات المؤسسات العامة.

قرض النمو الشامل الخاص بتتمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي يسهم ويدعم تحسين فرص الحصول على التمويل من جانب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن. ودعم هذا القرض أيضا العديد من مؤسسات التمويل متناهي الصغر بما في ذلك صندوق المرأة للتمويل متناهي الصغر ومؤسسة مكافحة الفقر بالاشتراك المالي (FINCA) ومؤسسة "تمويلكم" والتمويل متناهي الصغر الوطني من خلال توسيع نطاق انتشارها.

المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التابع لمجموعة البنك الدولي، الذي يهدف إلى زيادة فرص الوصول المالي إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

المؤسسة الأردنية لضمان القروض (1) توفر ضمانات القروض المحلية، (2) تطور منتجات جديدة مصممة خصيصا لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل المنتج الإسلامي الجديد الخاص بها، حيث يوجد استثمار مشترك تكفله المؤسسة الأردنية لضمان القروض من خلال عقد كفالة.

الصندوق الانتقالي لمشروع تعزيز الحوكمة وتقوية الإطار التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. يركز العنصر الأول على تعزيز خطط

ضمان الائتمان من خلال المؤسسة الأردنية لضمان القروض بهدف توسيع نطاق وصولها وتأثيرها وزيادة المنتجات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بها.

يدعم مرفق المساعدة الفنية الإقليمي التابع البنك الدولي - مؤسسة التمويل الدولية الخاص بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المؤسسة الأردنية لضمان القروض في إحراز تقدم في مجالات أبحاث السوق وإدارة المخاطر والأعمال وتطوير منتجات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .

المؤسسة الأردنية لتنمية المشروعات	<p>(1) تقدم المساعدة الفنية والدعم المالي (المنح) إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصدرين وأصحاب الأعمال. وبالنسبة للمشروعات الناشئة، لدى المؤسسة الأردنية لتنمية المشروعات شبكة حاضنات توفر ما يصل إلى 21.000 دولار أمريكي كتمويل منح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، (2) وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، لدى المؤسسة الأردنية لتنمية المشروعات اثنين من برامج المساعدة الفنية الناجحة هما: البرنامج الأردني للارتقاء والتحديث (JUMP) لدعم القطاع الصناعي والبرنامج الأردني لتحديث الخدمات (JSMP) ، (3) تقديم الدعم للمصدرين من خلال المساعدة في وضع خطة لتنمية الصادرات والتدريب على التصدير وتمويل السفر إلى المعارض التجارية وتوفير منح التمويل.</p>	<p>يقدم مرفق المساعدة الفنية الإقليمي التابع البنك الدولي - مؤسسة التمويل الدولية الخاص بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المشورة إلى إستراتيجية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المقترحة للأردن</p> <p>يهدف الصندوق الانتقالي لمشروع تعزيز الحوكمة وتقوية الإطار التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى تأسيس وتوفير بناء القدرات لوحدات تطوير الأعمال التي سيتم تأسيسها في المحافظات المختلفة، وبالتالي الاهتمام بالشرائح المحرومة. ويساعد ذلك أيضا المؤسسة الأردنية لتنمية المشروعات في توسيع قاعدتها واستكمال جهودها في تقديم منح مبدئية بمقدار 15.000 دينار أردني للمشروعات الناشئة في المحافظات المحرومة.</p>
<p>منحة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بقيمة 50 مليون دولار لصالح المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تركز المساعدة الفنية على تسهيل الضمان الخاص بالمؤسسة الأمريكية للاستثمار الخاص عبر البحار. وسيتم تزويد المؤسسة الأردنية لتنمية المشروعات بجزء في شكل منح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستثمار في مجال كفاءة الطاقة وأعمال التصميم، فضلا عن الأنشطة الابتكارية الأخرى. وسيكون هناك جزء آخر في شكل مساعدة فنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح أكثر جدارة ائتمانية (مساعدتها</p>	<p>يتم تقديم المساعدة الفنية من خلال مبادرات موجهة نحو تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: (أ) برنامج رأس المال المؤسسي والذي تقوم المؤسسة الأردنية لتنمية المشروعات بتوفير مدير صندوق له، (ب) برنامج النافذة المصرفية، الذي تشارك فيه مع المؤسسة الأردنية لضمان القروض، (ج) تنفيذ مشروع كايزن، الذي يعمل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تضم 250 موظفا بحد أقصى، وتدريبهم على منهجية كايزن. وعلى الجانب الخاص بالسياسات، تقوم المؤسسة الأردنية لتنمية</p>	

على تطوير القوائم المالية
وخطط العمل والمقترحات
الخاصة بالقروض.

المشروعات بإجراء بحوث في مجال السياسات الضريبية
للمؤسسات المالية غير المصرفية والبيئة الخاصة بتمويل
المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

في إطار مرفق
المشروعات متناهية
الصغر والصغيرة
والمتوسطة بالعالم
العربي، تم تخصيص
30 مليون دولار
أمريكي يتم إعادة
إقراضها من خلال
صندوق التنمية
والتوظيف على مدار
ثلاث سنوات على
شرائح سنوية متساوية
قيمة كل منها 10 ملايين
دولار أمريكي. وسيتم
إقراض نصف الأموال
بشكل مباشر من خلال
صندوق التنمية
والتوظيف للمشروعات
متناهية الصغر، في حين
يتم إقراض النصف
الأخر لمؤسسات التمويل
متناهي الصغر الشريكة
الأخرى.

(1) يوفر كلا من الإقراض المباشر للمشروعات الصغيرة
وكذلك الإقراض غير المباشر من خلال مؤسسات التمويل
متناهي الصغر القائمة ومنظمات المجتمع المحلي (الصناديق
الاجتماعية)، (2) يوفر خدمات التدريب المهني وتطوير
الأعمال للمشروعات متناهية الصغر، (3) لديه تغطية كبيرة
من الفروع، ويعمل كشريك مع المنظمات الوطنية بما في
ذلك المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات (محطات
المعرفة) وصندوق المعونة الوطنية وجمعية الملكة رانيا
العبدا لله لرعاية العسكريين و أسرهم ومكتب الخدمة المدنية.

صندوق التنمية
والتوظيف

مركز تنمية الأعمال	<p>(1) يشجع روح المبادرة والابتكار، (2) يدير ويعزز ويحفز إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، (3) يعزز التنافسية والاستدامة والقدرات التصديرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تعزيز الروابط المالية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والموارد المالية، (4) يقوم بتصميم وإدارة البرامج لصالح الوكالات التمويلية والجهات المانحة.</p> <p>قدم هذا الكيان شبكة شركاء أعمال تنمية (BID) توفر التدريب والإرشاد بشأن عملية تخطيط الأعمال بالنسبة لأصحاب الأعمال الناشئين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة. وعلاوة على ذلك، يقدم "برنامج تدريب الجسر المالي العالمي" الذي يساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم البيانات المالية وتحديد احتياجاتها المالية وتقديم نفسها بشكل أفضل للمؤسسات المالية.</p>
الصندوق الوطني لدعم المؤسسات	<p>يساعد الصندوق المشروعات الأردنية الصغيرة والمتوسطة لكي تصبح أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة محليا ودوليا من خلال توفير المساعدة المالية اللازمة لتحديث الإدارة، بالإضافة إلى مشاريع برامج التدريب المالي التي تهدف إلى تحسين أدائها وقدراتها. ويلعب الصندوق دورا هاما في تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على خدمات بناء الكفاءات بأسعار مناسبة.</p> <p>هذه المنظمة (1) توفر الدعم لتغطية ما يصل إلى 80% من رسوم الإرشاد والتدريب المدفوعة للمنظمات الاستشارية المحلية المؤهلة، مثل مركز تنمية الأعمال، (2) تعمل مع كيانات أخرى مثل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا على توفير التمويل اللازم لتغطية تكاليف الخدمات الاستشارية.</p>

الملحق الثالث - معايير الأهلية الخاصة بمؤسسات التمويل متناهي الصغر المشاركة

- لكي تستفيد أي مؤسسة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر الأردنية من قروض البنك المركزي الأردني في إطار هذا المشروع، يتعين عليها أن تفي بالمعايير التالية:
- لديها تسجيل رسمي ساري المفعول.
 - إدماج "التمويل متناهي الصغر" في الخدمات / الأنشطة.
 - إذا كانت مشاركة في الإقراض متناهي الصغر في الماضي، $PAR > 30$ يوماً خلال العام الأخير من العملية لم يجتاز حد ستة بالمائة.
 - لديها قوائم مالية مدققة خارجياً لمدة سنتين على الأقل.
 - لديها إمكانات جيدة في النمو بما في ذلك إمكانات السوق.
 - يجب أن تقدم البيانات المالية السنوية المدققة من شركة محاسبة قانونية معتمدة مقبولة لدى البنك المركزي الأردني ومصدقة من قبل الجمعية الأردنية للمحاسبين العاميين قبل الحصول على القرض.
 - لديها خطة أعمال محدثة للعامين القادمين على الأقل.
 - لديها حسابات مقترضات لا تقل عن 50% من المستفيدين.
 - لديها تصنيف (B) بحد أدنى حسب منهجية (GIRAFE) للتمويل متناهي الصغر الذي يجريه موظفو البنك المركزي الأردني (المستوى 1 أو 2)، أو القدرة على تحقيق هذا التصنيف خلال عامين على أساس تصنيفات مرتفعة بشأن الأنظمة وإدارة المخاطر والحوكمة (المستوى 3).

شروط وأحكام اتفاقية المشاركة (بين البنك المركزي الأردني ومؤسسات التمويل متناهي الصغر)

- 1- يقوم البنك المركزي الأردني بتوفير الأموال لمؤسسات التمويل متناهي الصغر الوسيطة مع التركيز بشكل خاص على المرأة والشباب والمحافظات المحرومة. ويتم استخدام الأموال في تمويل كل من المشروعات متناهية الصغر القائمة والمقترضين، والوصول إلى فئات سكانية محرومة جديدة من خلال منتجات مالية مبتكرة مصممة خصيصاً لمعالجة العقبات الرئيسية للحصول على التمويل.
- 2- تزود مؤسسات التمويل متناهي الصغر البنك المركزي الأردني بتقارير ربع سنوية (تقارير مالية وفنية) مع معلومات حول تغطية المحفظة والأداء. ويحق للبنك المركزي الأردني علاوة على ذلك مراجعة جميع الوثائق المالية المتعلقة بالمشروع بما في ذلك الميزانيات والأرباح والخسائر والتدفقات النقدية بهدف التحقق من هذه المعلومات.
- 3- يقوم البنك المركزي الأردني بإجراء مراجعات منتظمة للمبالغ الخاصة بالمشروع المنصرفة إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر ثلاث مرات تقريباً خلال مدة العقد - المرة الأولى بعد توقيع العقد وتلقي الدفعة الأولى من القرض والثانية في منتصف مدة المشروع والثالثة قبل صرف الدفعة الأخيرة من القرض.

